

# المصرفي

مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية تصدرها  
الإدارة العامة للبحوث والإحصاء ببنك السودان المركزي  
العدد الثامن والأربعون - يونيو 2008م

## الهيئة الإشرافية

نضال صلاح الدين أبوبكر  
محمد عثمان أحمد

## رئيس التحرير

محمد الحسن الخليفة

## سكرتير التحرير

مصطفى إبراهيم عبد النبي

## المحررون

كمال يوسف عبد الله  
مجدي الأمين نورين

## التصميم

يحيى ميرغني عبد الله

## الطابعون

أعمال لايت ويف 0912308712

## تنويه

كل ما ورد في هذه المجلة من آراء ووجهات نظر  
لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي  
إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب

## كلمة التحرير

يسعى السودان كغيره من الدول النامية لتهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل مشروعات القطاعات الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والخبرات وتوفير فرص العمل. ولتحقيق ذلك تم إصدار اللوائح والضوابط وتعديل القوانين. وذلك فيما يتعلق بتحويل الأرباح والميزات الأخرى. وقد أدى ذلك إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة وخاصة في مجال إنتاج وتصدير النفط والصناعات والخدمات المرتبطة به. وقد ساهم ذلك في زيادة الإيرادات العامة وتنمية وتطوير القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) وبالتالي توفير فرص العمل المدرة للدخل وتحقيق معدل نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي وتحسين أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية الأخرى .

ونتيجة لارتفاع أسعار الحبوب الغذائية عالمياً ولتحقيق الاكتفاء الذاتي في السودان والوطن العربي. بدأت الدول العربية في الاستثمار في قطاع الزراعة. ويأتي ذلك في إطار تنفيذ برامج النهضة الزراعية وتفعيل العمل العربي المشترك. وفي هذا الصدد يتضمن هذا العدد بجانب الأبواب الثابتة، موضوع بعنوان عوامل جذب الاستثمار الأجنبي في السودان. وآخر بعنوان دور برامج توظيف الخريجين في الوطن العربي بالإشارة إلى تجربة السودان. بالإضافة لموضوع باللغة الإنجليزية بعنوان محددات النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1995 - 2006).

وفي جانب رقابة وتنمية العمل المصرفي، يشتمل العدد على موضوع بعنوان مخاطر التمويل وفقاً لاتفاق بازل II (الأسلوب المعياري).

هذا وتناشد هيئة التحرير كتاب المجلة والباحثين والمصرفيين لرفدها بالموضوعات ذات الصلة لمواصلة الصدور لتحقيق أهدافها المنشودة.

والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

# المصرفي

## دراسات وبحوث

عوامل جذب الاستثمار المباشر - تجربة السودان

4 أسامة النور محمد سعيد - أكاديمية السودان للعلوم المصرفية

دور برامج توظيف الخريجين في معالجة مشكلة البطالة في الوطن العربي (دراسة تطبيقية - السودان)

12 د. زروق عثمان محمد - جامعة الجزيرة

مخاطر التمويل وفقا لاتفاق بازل II (الاسلوب المعياري للقياس)

20 عبد الباسط محمد المصطفى - الادارة العامة للرقابة المصرفية

Determinants of Economic Growth in Sudan, 1990-2006

64 Mutasim Ahmed Abdelmawla Mohamed

## سياسات

أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية

28 يوسف عثمان ادريس - ادارة البحوث والاحصاء

## فتاوى

فتوى حول: قيام مؤسسة للتأمين التكافلي للتمويل الأصغر

32 الهيئة العليا للرقابة الشرعية



## ندوات ومؤتمرات

ندوة بعنوان الإجارة المنتهية بالتمليك والآثار المترتبة عليها

38 مجدي الامين نورين - إدارة البحوث والإحصاء

ورشة بعنوان المبادرات المختلفة لتطوير قطاع التأمين الأصغر بالسودان

40 معاوية يوسف محمد - إدارة السياسات

## أضواء على

تجربة الصراف الآلي في المصارف السودانية

44 محمد شرف الدين الطيب احمد - مصرف السلام

## قرأت لك

التمويل بدون نقود

46 مجدي البخيت ابراهيم - إدارة السياسات

## أحداث اقتصادية

أحداث إقتصادية محلية وعالمية

48 مصطفى إبراهيم عبد النبي - إدارة البحوث والإحصاء

## مؤشرات اقتصادية

50 كمال يوسف عبد الله - إدارة البحوث والإحصاء





# عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تجربة السودان

أسامة النور محمد سعيد  
أكاديمية السودان للعلوم المصرفية

## مقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة عامة وتجربة السودان بصورة خاصة، وذلك من خلال محاولة إعداد نموذج إحصائي يبين العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية الأخرى.

شهد السودان خلال الفترة (1996 - 2006م) تنامي تدفقات الاستثمار الأجنبي، حيث أصبح من أكثر الدول استقطاباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستويين العربي والأفريقي. وتضمن تقرير الاستثمار العالمي للعام 2006م أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر قد ارتفع من 55 مليار دولار في العام 1975م إلى 1.306 مليار دولار بنهاية العام 2006م أي ما يعادل 24 ضعفاً. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على أكثر من 45 % من هذا الاستثمار أي ما يعادل 857 مليار دولار، بينما كان نصيب القارة الأفريقية 36 مليار دولار فقط. وكان ترتيب السودان ضمن أكثر الدول الأفريقية المستقطبة لهذا

الاستثمار والتي حظيت بأكثر من 3 مليار دولار إلى جانب جمهورية مصر العربية ونيجيريا وتونس. بالرغم من أن نصيب القارة الأفريقية من الاستثمار الأجنبي المباشر كان ضعيفاً إلا أن السودان قد استحوذ على جزءاً مقدراً منه، و يعزي ذلك إلى مجموعة من العوامل التي ساهمت في جذب هذه الاستثمارات إلى السودان منها توفير البيئة المناسبة.

هناك مجموعة من الدراسات والأدبيات التي تعرضت للعوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس تحليل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لحالات تطبيقية على مستوى الدول أو المناطق الجغرافية في العالم، واغلب هذه الدراسات توصلت إلى نتائج متماثلة، حيث تشترك معظمها في تحديد عدد من العوامل مع وجود اختلافات طفيفة بسبب الظروف الخاصة بالدولة أو المنطقة التي تمت دراستها. ومعظم هذه الدراسات تميل إلى استبعاد الرأي

الذي كان سائداً من قبل بأن الدول بوسعها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم الحوافز المختلفة مثل الإعفاءات الضريبية على الأرباح والسماح للمستثمرين بتحويل الأموال إلى الخارج وإلغاء أو تقليص قائمة القطاعات التي يحظر على الاستثمار الأجنبي الدخول إليها والسماح بملكية الأعمال وغير ذلك من المحفزات المشابهة.

هذه العوامل لم تعد كافية لوحدها في جذب الاستثمارات الأجنبية لدولة معينة، وذلك لأن كل دول العالم تطبق هذه الامتيازات بل وقد تتنافس في زيادة مساحة كل منها بمعنى أن هذه الامتيازات لم تعد تمثل ميزة نسبية لأي دولة ولكن أصبحت شروط أساسية لتهيئة المناخ المناسب المحتمل للاستثمار في كافة أنحاء العالم. وإنما هنالك عوامل أخرى توصلت إليها بعض الدراسات يمكن استعراضها لاحقاً<sup>(1)</sup>.

**لماذا التنافس على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:**  
بدأت الدول النامية ومنذ بداية عقد الثمانينات من القرن العشرين التحول في توجهات السياسات الاقتصادية من رفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيعه بعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية، وتعزى أهم أسباب التحول إلى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الآتي:

- يمثل مصدراً مستقراً نسبياً للتمويل - مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي سواء كانت أفراد أو بنوك أو دول أو مؤسسات مالية إقليمية أو دولية.

- وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيا الإنتاج.

(1) جريدة الصباح - عفيف الرئيس - ندوة نقاشية بتاريخ

2007/3/31م - بيت الحكمة.

- يساهم في تحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد.  
- تحقيق الاستخدام الكفاء للموارد النادرة.  
- يساهم في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الابتكارية أو من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية، وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية، وتعميق وتوسيع الترابطات الإنتاجية.

### **عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:**

توصلت الدراسات إلى مجموعة من العوامل التي تؤدي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أهمها ما يلي:

1/ الكفاءة الحدية لرأس المال (Marginal efficiency of capital) (أول من لفت الأنظار إليها جون مينارد كينز الاقتصادي الإنجليزي المعروف) وتعرف بأنها المعدل الذي تتساوى عنده قيمة التدفقات السنوية المتوقعة للعائد من الاستثمار مع سعر الفائدة أو هامش الأرباح، فإذا ازداد تفائل المستثمرين بالتدفقات المستقبلية ارتفعت الكفاءة الحدية لرأس المال بالمقارنة مع هامش الأرباح مما يشجع على الاستثمارات الجديدة.

2/ حجم السوق المحلي ويقاس هذا المتغير بالناج المحلي الإجمالي.

3/ معدل النمو الاقتصادي للدولة ويقاس بمعدل نمو الناج المحلي الإجمالي الحقيقي لخمس سنوات سابقة على سنة التقدير ويستخدم هذا المعدل كعامل للتوقعات المستقبلية لنمو السوق المحلي.  
4/ متوسط دخل الفرد ويقاس بمتوسط الناج المحلي الإجمالي للفرد ويستخدم لقياس حجم الطلب الفعال على السلع والخدمات.

5/ محدد رأس المال البشري ويقصد به توفر القوى العاملة المتعلمة بدرجة كافية ومهارة عالية.

6/ يضاف إلى ذلك تحسين النظم الاقتصادية الداخلية لمواكبة التغييرات التي تحدث على نطاق العالم والتي تشمل تطوير التشريعات ذات الصلة بالاستثمار كتعديل القوانين الخاصة بالتملك وتخفيف القيود المفروضة على المستثمرين الأجانب وإلغاء واختصار التعقيدات الإدارية الروتينية المطلوبة لإنشاء الشركات والمشاريع فضلاً عن منح المزايا والحوافز التشريعية المشجعة للاستثمار.

### جربة السودان في الاستثمار الأجنبي المباشر:

يسعى السودان كغيره من الدول إلى تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة قدرات الاقتصاد الوطني علي الإنتاج والتطور والتجديد وتتوفر فيه ميزات كثيرة - الموقع الاستراتيجي: فالسودان يمثل قلب أفريقيا ومدخلها الشرقي إضافة إلى مجاورته إلى تسعة دول. فهذا الموقع يجعله متوسطاً للأسواق العالمية في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية.

- الموارد والإمكانات الطبيعية: ويشمل ذلك الموارد البشرية، الأراضي الزراعية، الثروة الحيوانية، الغابات، موارد المياه العذبة من أنهار وأمطار ومياه جوفية، الثروة المعدنية من ذهب ومعادن نفيسة إضافة إلى الثروة البترولية.

- البنيات الأساسية والمرافق الخدمية: وتشمل المرافق الخدمية مشروعات الطرق والسكك الحديدية والموانئ البحرية والبرية والجوية ومشروعات الاتصالات ومحطات الكهرباء وتنقية المياه وشبكات المجاري ووجود مدن صناعية جديدة مزودة بكافة الخدمات، أما المرافق اللازمة للمستثمرين فقد قامت الدولة بإنشاء مناطق حرة بكل من سواكن والجيلي ومنح المستثمرين فيها العديد من المزايا التشجيعية بالإضافة إلى وجود قطاع مصرفي وقطاع تأمين وخدمات

المراجعة والاستشارات المالية والقانونية والفنية علاوة على وجود مرافق تعليمية وصحية وقطاع تشييد وبناء ساهم في وجود وفرة في المساكن والمكاتب التي تفي باحتياجات المستثمرين.

- الاستقرار السياسي الذي يتمثل في نظام الحكم الفدرالي الذي يقسم البلاد إلى ثلاثة مستويات (الحدادي، ولائي، محلي) ويمنح الفرصة لمشاركة كافة المواطنين.

- السياسات الاقتصادية المواتية، حيث تم تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي منذ عام 1992 وتم تحقيق معدل نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك تم إنشاء المؤسسات المالية المساعدة ومنها سوق الخرطوم للأوراق المالية وشركة السودان للخدمات المالية، هذا بالإضافة إلى تطبيق برامج إعادة هيكلة المصارف ودخول فروع مصارف أجنبية.

- تحديث قوانين ولوائح تشجيع الاستثمار.

### لوائح وقوانين تشجيع الاستثمار في السودان:

في إطار سعي الحكومات السودانية المختلفة لجذب الاستثمار الأجنبي داخل البلاد لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعويض ضعف الاستثمارات الوطنية فقد أصدرت الحكومات المختلفة عدداً من القوانين واللوائح لتشجيع الاستثمار وقد صدر قانون تشجيع الاستثمار لعام 1990 وتم إنشاء الهيئة العامة للاستثمار وألغيت بإنشاء وزارة الاستثمار. وقد تم تعديل قانون الاستثمار في عام 1999 و 2003 وركز هذا التعديل على تبسيط الإجراءات، إعطاء أفضلية توجيه الاستثمار للمناطق الأقل نمواً والمشروعات الاستراتيجية. وتزامنت مع هذه القوانين المشجعة للاستثمار متغيرات اقتصادية انتهجتها الدولة خلال هذه الفترة لتوفير بيئة ملائمة للاستثمار ومن ثم النهوض بالوضع الاقتصادي للبلاد.





## أهم المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (1990 - 2006م):

يعتبر السودان من أقدم الدول العربية التي اعتمدت مبدأ التنمية المبرمجة التي تطورت إلى خطط استراتيجية مع تصاعد حاجة المجتمع للنمو والتطور وتحدياته، وقد تضمنت أهم البرامج الاقتصادية خلال الفترة المذكورة الآتي:

1/ إعداد البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي 1990-1993م.

2/ الإستراتيجية القومية الشاملة 1992-2002م التي شكلت الإطار الفكري والمهني للدولة حيث ربطت الاستراتيجية حلقات الاقتصاد والإصلاح المالي والنقدي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بحركة المجتمع في جوانبها السياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية وتم تنفيذها من خلال ثلاثة برامج مرحلية.

### - تغيير النظام الاقتصادي للدولة:

حيث تدرج الاقتصاد منذ فبراير 1992م إلى مراحل جديدة من مركزية الإدارة والسلطة الاقتصادية وتحكمية الأسعار إلى اقتصاد يتجه نحو حرية حركة وقوى السوق وعوامل الإنتاج وتخفيف المبادرات الفردية وتوسيع دائرة النشاط الإنتاجي للقطاع الخاص.

### - هيكل الدولة:

خطت الدولة خطوات جادة نحو بناء مقومات نظام اللامركزية في نظام الحكم والسلطة من خلال تطبيق الحكم الاتحادي بهدف توزيع مكتسبات التنمية وزيادة الاهتمام بتنمية الريف من أجل استغلال مكامن الثروة والموارد وتعظيم عائدها.

### - تحريك جهود الاقتصاد وزيادة معدلات النمو الاقتصادي:

جرى تنفيذ سلسلة من برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية طالت القضايا والموضوعات التالية:

### - تقليص دور الدولة في النشاط الإنتاجي:

من خلال تنفيذ برامج خصخصة واسعة لمرافق القطاع العام منذ بداية التسعينيات شملت قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات الاقتصادية وذلك لوقف الضغط على الموازنة العامة وإفساح المجال للقطاع الخاص والمشارك في قيادة عملية الإنتاج والنمو.

### - معالجة الاختلال الاقتصادي والهيكل الداخلي والخارجي:

(العرض الكلي والطلب الكلي، الادخار والاستثمار، والصادرات والواردات، الإيرادات العامة والإنفاق العام).

- العمل بالأطر الاقتصادية الكلية كأساس للبرمجة المالية والنمو والتنمية الاقتصادية.

- إعادة هيكلة وزارات ووحدات القطاع الاقتصادي لتنسّق

- تشجيع القطاع الخاص وتنميته بتقديم العديد من الحوافز والإعفاءات والضمانات والعمل على إزالة العقبات القانونية والإدارية والمالية التي تحد من نشاطاته وتدفعه لممارسة بعض الأعمال غير المنتجة.

- تحرير الأسعار من التحكم الإداري ووقف دعم السلع والخدمات بغرض استمرار توفرها وخفض تكلفتها.

وقد نتج عن تلك الإجراءات الإصلاحية عدد من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية كما يوضح الجدول رقم (1) أدناه:

مع سياسات التحرير ومتطلبات النمو الاقتصادي.

- توفير أوضاع الهيئات والشركات العامة عن طريق إعادة هيكلتها وإصلاح أوضاعها المالية والمحاسبية وزيادة رؤوس أموالها وتخريك قدراتها الذاتية التشغيلية والتمويلية.

- مراجعة قانون الإجراءات المالية والمحاسبية وإعداد موجهات وإرشادات للمشتريات الحكومية.

- حصر أصول وممتلكات الدولة والتخلص من الهالك منها وتجديد بعضها.

### جدول رقم (1)

#### المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1990 - 2006)

السنة	% نمو الناتج المحلي الإجمالي	متوسط معدل التضخم العام	% العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	% إجمالي العجز في الموازنة	متوسط دخل الفرد	إجمالي الاستثمار المحلي (مليون دينار)	إجمالي الاستثمارات الأجنبية المصدقة
1990	5.4	67	-3.3	-8.29	477.1	1026.6	12.3
1991	7.5	122	-63.9	-1.09	810.2	2588.9	82.5
1992	6.5	119	-34.2	-8.00	1722.1	7305.2	41.9
1993	4.5	101	-22.3	-3.54	3760.4	18796.0	88.6
1994	1	120	-24.9	-0.73	7246.6	42643.9	101.4
1995	5.9	69	-21.7	-0.72	15174.4	89404.6	97.5
1996	5.9	130.4	-14.8	-2.06	37589.6	140908.2	251.3
1997	6.3	47.2	-12.3	-1.43	56371.2	284293.7	413.9
1998	6.4	17	-13.6	-0.82	743369.1	575137.7	1247.5
1999	6.7	16.2	-5.0	-0.89	89226.5	442450.8	1129.6
2000	8	8	3.7	-0.59	108653.4	388761.7	312
2001	6.7	4.9	-4.6	-0.72	127404.4	678747.2	710
2002	6.5	8.5	-2.3	-1.16	145709.4	1042641.4	967
2003	5.8	7.4	0.0	-0.72	172165.3	1025156.5	782
2004	9.1	8.7	0.9	-1.51	199057.4	1306842.5	909
2005	8.1	8.3	-4.3	-2.59	228164	2118558.3	3205
2006	9.3	7.3	-3.9	-4.21	262566.1	1972081	2828

المصدر:

التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للفترة من 1990-2006م.  
إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة الاستثمار.





### المعالجات:

تم حساب نسبة إجمالي العجز في الموازنة العامة للدولة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2006م.

تم حساب نسبة العجز في الميزان التجاري بالدولار إلى إجمال الناتج المحلي الإجمالي بالدولار بعد تحويل الناتج المحلي الإجمالي إلى الدولار حسب سعر الصرف السائد في تلك الفترة.

ومن الجدول السابق يتضح الآتي:

ارتفع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 5.4 % في عام 1990 إلى 9.3 % بنهاية العام 2006م.

ارتفعت نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من 3.3 - % في العام 1990م إلى

3.9 - % بنهاية العام 2006م.

انخفض متوسط معدل التضخم العام من 67 % في العام 1990م إلى 7.3 % بنهاية العام 2006م.

ارتفع حجم الاستثمارات المحلية المصدقة من

1,026.6 مليون دينار في العام 1990م إلى 1972081

مليون دينار في العام 2006م.

تنامي الاستثمارات الأجنبية المصدقة من 12.3

مليون دولار في العام 1990م إلى 2828 مليون دولار

بنهاية العام 2006م.

**النموذج الإحصائي لتحليل العوامل المؤثرة على**

**جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان:**

لاختبار تأثير عوامل جذب الاستثمار الأجنبي

المباشر الأخرى غير الحوافز التي تقدمها الحكومات





(6)  $linv$ : تمثل الاستثمار الوطني  
 (7)  $pin$ : تمثل متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي ال  
 إجمالي  
 بعد تحليل المعادلة باستخدام برنامج (E-view)  
 اتضح الآتي:  
 اتضح أن هنالك علاقة خطية وفقاً لمعامل التحديد  
 المصحح  $(adjusted R^2) = 0.76$  بين الاستثمار  
 الأجنبي المباشر ( $fdi$ ) والمتغيرات المستقلة ( $gdp$ ,  
 $g$ ,  $infr$ ,  $tb$ ,  $def$ ,  $linv$ ,  $pin$ )  
 الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.  
 وهذا الضعف في العلاقة يعزى للتباين الكبير في  
 البيانات.  
 إشارة معاملات المتغيرات المستقلة تبين بوضوح  
 العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من  
 حيث ما إذا كانت العلاقة طردية أو عكسية.

لمستثمرين المذكورة تم تطبيق نموذج إحصائي  
 للبيانات للفترة (1990 - 2006م) مبنى على المعادلة  
 الخطية التالية.

$$FDI = f(gdp, infr, tb, def, linv, pin)$$

$$fdi = a + b_1gdp + b_2infr + b_3tb + b_4def + b_5linv + b_6pin + u$$

حيث أن:

(1)  $FDI$ : تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر وهو المتغير  
 التابع.

بينما المتغيرات المستقلة فهي:

(2)  $gdp$ : تمثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

(3)  $infr$ : تمثل متوسط معدل التضخم

(4)  $tb$ : تمثل نسبة العجز في الميزان التجاري للناتج

المحلي الإجمالي

(5)  $def$ : تمثل نسبة العجز في الميزانية للناتج المحلي  
 الإجمالي



لكل ما تقدم لا يمكن إسقاط هذه المتغيرات من النموذج. وعليه يكون نموذج العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وفقاً للآتي:-

$$fdi = -31.362 + 2.117gdp + 0.238inf r - 8.193tb - 26.854def + 0.010linv - .004pin$$

### الخلاصة والتوصيات:

بناءً على ما ذكر خلصت الورقة للآتي:

- للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية دور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى الحوافز التشجيعية من إعفاءات ضريبية على الأرباح وغيرها.  
- السودان بلد مؤهل لمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نسبة للمزايا التنافسية من حيث الموارد الطبيعية وعوائد البترول الواعدة والمستوي التعليمي والقدرات الفنية التي يزخر بها.

- هنالك عوامل أخرى ساعدت في جذب هذه الاستثمارات الأجنبية. منها توقيع اتفاقية السلام الشامل التي فتحت الطريق أمام الاستثمارات الأجنبية وأزالت مشكلة عدم الاستقرار السياسي والتي يعزى إليها عدم التعامل الاقتصادي مع السودان نسبة لارتفاع درجة المخاطر القطرية.

- التركيز على تطوير البنية التحتية للاقتصاد لتقليل من تكلفة الاستثمار وإنشاء المشروعات الكبرى مثل سد مروي لكي تساعد في التوسع الزراعي وزيادة الإنتاجية وقيام صناعات تحويلية جاذبة للمستثمرين الأجانب والمحليين.

- الانفتاح الاقتصادي على العالم والتعامل مع كل دول العالم بمساواة تفادياً للاستقطاب الاقتصادي والتبعية.

- اتباع السياسات الاقتصادية (النقدية والمالية) التي تتماشى مع سياسة التحرير الاقتصادي وتطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية وتوفير ضمانات للمستثمرين الأجانب.

### المصادر والمراجع:

- د. فلاح خلف علي الربيعي - مجلة علوم إنسانية (مجلة إلكترونية) العدد 23 يوليو 2005م.  
التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.  
تقارير الجهاز المركزي للإحصاء.  
تقرير وزارة الاستثمار السودان.  
د. عبد الوهاب عثمان - منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان (دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان خلال الفترة 1970-2000) شركة مطابع السودان للعملة المحدودة.  
العرض الاقتصادي لعامي 2001 و2004 وزارة المالية.  
حيدر عباس وآخرون ، دراسة محددات سعر الصرف في السودان (1982-2004).  
World investment report 2007.





## دور برامج توظيف الخريجين في معالجة مشكلة البطالة في الوطن العربي دراسة تطبيقية - السودان

د. زروق عثمان محمد - جامعة الجزيرة

### 1. مقدمة:

تهدف هذه الورقة إلى معرفة حجم البطالة وتحديد الأسباب التي ساعدت على انتشارها في بعض الدول العربية مع التركيز على دور برامج توظيف الخريجين في معالجة المشكلة في السودان. اتبعت الورقة المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة للخلاصة والتوصيات. تمثل البطالة إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم على الرغم من اختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والسياسية. وتؤكد البيانات خطورة مشكلة البطالة في الوطن العربي، من حيث الحجم أو المدلول أو الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة. تنتج مشكلة البطالة عادة من اختلال سوق العمل لاعتبارات تتعلق بجانب الطلب والعرض. عرض العمل يتوقف على مجموعتين من العوامل، تتعلق الأولى بمدى المساهمة في سوق العمل، بينما

تتعلق الثانية بالعوامل الديموغرافية. لا تعبر البطالة فقط عن طاقة عاطلة في الاقتصاد بسبب عدم تشغيل عرض العمل بأكمله، ولا تعكس استغلالاً غير كفاء للموارد فحسب بل ما يتضمنه ذلك من إهدار وتبديد لإنتاج كان يمكن تحقيقه واستخدامه في توفير إشباع أقصى للحاجات. بحيث تمس حياة أفراد المجتمع وتؤثر بشدة على سلوكياتهم وتصرفاتهم ومنها تنبع خطورتها. بما يجعلها في مقدمة المشاكل التي تستأثر باهتمام البلدان المتخلفة. سليمان (1999)

طبقاً لإحصاءات عام 2004 (الصادرة عن مكتب العمل الدولي بجنيف بعنوان اتجاهات التشغيل في العالم)، نجد أنه حتى عام 2003 كان إجمالي عدد عاطلين في العالم عن العمل نحو 185.9 مليون فرد، منهم نحو 88.2 مليون شاب، يتضح من ذلك أن البطالة قضية تواجه الاقتصاد العالمي، أما العالم العربي فيشهد معدلات عالية من بطالة الشباب. وقد أشار إلى ذلك التقرير الصادر من منظمة العمل الدولية، حيث تصل معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 12.2% والشباب منهم معدل البطالة



25.6%. وبمقارنة ذلك بالمعدلات العالمية يلاحظ أنها تمثل نسبة 6.2% من البطالة الإجمالية للشباب. وقد ألقت بطالة الخريجين بظلالها على المجتمع السوداني في ظل الأعداد الكبيرة للخريجين التي واكبت سياسة التوسع في التعليم العالي التي بدأت في عام 1990م.

تشير التقارير الرسمية إلى أن نسبة البطالة وفقاً للعدد السكاني الذي أجري في عام 1993م أنها بلغت 11.7% وارتفعت النسبة إلى 15.4% حسب تقرير مسح القوى العاملة في عام 1996م حيث يشير إلى أن البطالة تتركز وسط الشباب بنسبة 28% وتشير التقديرات الرسمية إلى أن نسبة البطالة في عام 2007م وصلت إلى 18% إلا أن وزير العمل ذكر وهو يخاطب الجلسة الافتتاحية لندوة تأمين البطالة التي نظمها الصندوق القومي للمعاشات بتاريخ 7 مارس 2007م أن نسبة البطالة قد بلغت 49% وأن بطالة الخريجين من هذه النسبة قد بلغت 53%. هذا الوضع يستدعي ضرورة تركيز الجهود لمواجهة أهم المشكلات التي تواجه مجتمعاتنا وهي مشكلة البطالة والتي بدأت تنامي بوتيرة متصاعدة للحد من آثارها السالبة.

## 2. تعريف وأنواع البطالة:

عرفت منظمة العمل الدولية العاطل بأنه: «كل قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى» إلا أن هنالك رأياً سائداً يقول أن هذا التعريف لا يكون دقيقاً أو شاملاً. فقد أشار (زكي، 2005م) أنه يمكن أن تستفيد بعض الفئات من المتعطلين، مثل أولئك الذين فقدوا الأمل في العثور على عمل بعد أن أضناهم البحث عنه، أو الذين يصنفون ضمن الذين يعملون في المواسم (الزراعية والسياحية مثلاً) ويندرجون تحت مسمى العاطلين في بقية المواسم، أو أولئك الذين "يعملون في أنشطة هامشية غير مستقرة وغير مضمونة وذات دخول منخفضة جداً، وهم عادة ممن يعملون لحساب أنفسهم".

والبطالة ليس لها شكل واحد ولكن لها أشكال

وأنواع متعددة تتفاوت من حيث مسبباتها وبالتالي تتطلب إجراءات مختلفة لمواجهتها. وفيما يلي أهم هذه الأشكال:

### 1- البطالة الاتكالية (Frictional Unemployment):

هي بطالة تنشأ بسبب ترك الأفراد لأعمالهم اختياريًا من أجل البحث عن عمل أفضل بهدف تحسين الأمل أو الرغبة في تغيير صفات العمل مع اشتراط توفر العمل المناسب.

### 2- البطالة الهيكلية: (Structural Unemployment):

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة التغيرات الهيكلية في الاقتصاد وقد تكون هذه التغيرات على اثر اكتشاف مورد جديد كالبتترول مثلاً ونضوب مورد قديم كالفحم.

### 3- البطالة المستترة أو المقيمة: (Disguised or Concerned Unemployment):

هي عمل الأشخاص في مستوى أقل من مؤهلاتهم أو يعملون عمالاً ولكنهم لا يضيفون شيئاً إلى الإنتاج القومي. فهم في حالة عمالة ظاهرية فقط بينما عملهم لا يؤدي إلى إنتاج سلع وخدمات.

### 4- البطالة الموسمية: (Seasonal Unemployment):

والتي تنتج عن توقف العمل لعدم توفر الإنتاج خلال فترة أو حقبة محددة. وهي أوضح ما تكون في القطاع الزراعي والصناعات المرتبطة به (السكر، الصلصة، بعض أنواع العصائر .... إلخ).

### 5- البطالة السافرة:

التي تتركز بين المتعلمين. وهي تنشأ بسبب وجود فائض العرض في سوق العمل مقارنة بالطلب عليه. ويرجع هذا النوع إلى عدم ملاحقة الزيادات في فرص العمل للتدفقات المستمرة إلى سوق العمل نتيجة التنامي السريع.

### 3. أسباب انتشار البطالة في الوطن العربي:

تعتبر مشكلة البطالة من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية، فالأرقام والإحصائيات توضح حجم تلك المشكلة الاقتصادية في إطار تجاوز عدد سكان الوطن العربي 307 ملايين نسمة في عام 2004، منها 115 مليون نسمة هي حجم القوى العاملة العربية

منهم 25 مليون عاطل عن العمل أي ما يعادل نحو 21.7% من السكان. وحسب تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، والذي صدر عام 2004، قدرت نسبة البطالة في الدول العربية بين 15% - 20%. وكان تقرير منظمة العمل الدولية للعام 2003، أشار إلى أن متوسط نسبة البطالة في العالم وصل إلى 6.2%، بينما بلغت النسبة في العالم العربي في ذات العام 12.2% وتزايد سنوياً بمعدل 3%. ووصف تقرير آخر صادر عن منظمة العمل العربية تم نشره في مارس عام 2005، يوضح أن الدول العربية تشهد ارتفاعاً في معدلات البطالة مقارنة مع بقية دول العالم الأخرى. ولمعالجة الارتفاع المتزايد لمعدل البطالة يتوجب على الاقتصاديات العربية ضخ نحو 7 مليارات من الدولارات، ورفع معدل نموها الاقتصادي من 3% إلى 7%. وتوفير ما لا يقل عن خمسة ملايين فرصة عمل سنوياً حتى تتمكن من التغلب على هذه المشكلة الخطيرة. لاستيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل. وتفاقمت مشكلة البطالة في فلسطين والعراق والصومال، حيث يعدد باحثون أن نسبة بطالة الشباب وصلت إلى 60%، وذلك نسبة لتدهور الأوضاع السياسية في هذه الدول. أما في الإمارات العربية 2.6%، والبحرين 3.1%، وقطر 5.1% وتبلغ 7% في السعودية وسلطنة عمان وتتجاوز النسبة 11%. أما في كل من مصر وسوريا ولبنان وترتفع معدلات البطالة إلى 13% في الأردن و14% في تونس والمغرب و18% في كل من السودان والصومال واليمن وتتجاوز النسبة 30% في العراق وفلسطين والجزائر. هذا وقد تعزى معدلات البطالة العالية في معظم الدول العربية للعوامل التالية:

1 - ارتفاع معدل النمو السكاني في الوطن العربي فقد بلغ عام 2004م نحو 2.3% وهو أعلى معدل زيادة في العالم، وتشير الإحصائيات السكانية إلى أن عدد سكان الدول العربية يتضاعف كل ثلاثة عقود تقريباً قياساً بالدول المتقدمة. حيث يتضاعف النمو السكاني كل 116 سنة، ويرجع هذا الارتفاع الكبير في معدل تضاعف عدد

- السكان بالدول العربية إلى قصور السياسات السكانية الخاصة بتنظيم النسل والأسرة.
- 2 - فشل برامج التنمية الاجتماعية التي تبنتها بعض الدول، وتراجع الأداء الاقتصادي، وتراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل بالحكومة والمرافق العامة، وانسحابها من المؤسسات العامة نتيجة لتبنى الكثير منها سياسات التحرير الاقتصادي وسياسات الاستخصاص.
- 3 - ارتفاع معدل نمو العمالة العربية مقابل انخفاض نمو الإنتاج القومي.
- 4 - استمرار تدفق العمالة الأجنبية الوافدة، خاصة في دول الخليج في أعقاب الأزمة العراقية الكويتية خلال الفترة (1990-1991)، حيث هيمنت العمالة الآسيوية على سوق العمل في الخليج وحلت محل العمالة العربية.
- وتشير الإحصاءات أن عدد الأجانب العاملين في دول الخليج بلغ نحو 9 ملايين عامل في عام 2005م مقارنة مع نصف مليون عامل عام 1975م.
- 5 - انكماش مفهوم العمل لدى المجتمعات العربية وقصوره على العمل بأجر في القطاعين العام والخاص وعدم إقبال الشباب على العمل المهني والحر.
- 6 - ضعف مناهج مؤسسات التعليم والتدريب وعدم مواءمة مخرجات وتخصصات التعليم مع احتياجات سوق العمل.

#### 4. الجهود المبذولة لمعالجة مشكلة البطالة في الوطن العربي:

بذلت الدول العربية جهوداً مقدرة للحد من البطالة، وقد اتسمت تلك الجهود بالفردية دون أن يكون هنالك عمل عربي مشترك، مما جعل تلك الجهود غير مجدية. يشير ( أبو إسماعيل، 1989 ) تبذل الدول العربية جهوداً منفردة للحد من البطالة ولكنها قليلة الأثر حتى الآن".

فقد عملت دول الخليج على إعادة توظيف المواطنين، ووضع إجراءات لتحفيز القطاع الخاص على تشغيل

المواطنين بدلاً عن العمالة الأجنبية والعمل بتوصيات منظمة العمل العربية، بأن يتم إعطاء الأولوية في التشغيل للعمالة الوطنية الخليجية ثم العمالة من الدول العربية الأخرى، فالكويت كمثال لدول الخليج قامت بتبني حوافز للقطاع الخاص، وفي البحرين تم وضع خطة في عام 2003م من أجل القضاء نهائياً على تلك المشكلة من خلال البرنامج الوطني للتوظيف والتدريب في غضون ثلاث سنوات، وفي الإمارات قامت الدولة بفتح المجال أمام القطاع الخاص من أجل توسيع دائرة الوظائف، وفي المملكة العربية السعودية تم توظيف الوظائف في القطاع الخاص وفتح فرص العمل للسعوديين.

وأدت هذه السياسات إلى انخفاض معدل البطالة في كل من دولة الإمارات وقطر والكويت، حيث تراوحت بين 1.6% - 3.1%.

وفي مصر، تركزت جهود تشغيل الشباب في الصندوق الاجتماعي للتنمية، الذي يقوم بتمويل مشروعات الشباب ويتراوح حجم تمويل المشروع بين 50 ألف إلى 500 ألف جنيه مصري بالإضافة إلى مشروع المايكروستارت، التي حققت نتائج إيجابية في سبيل توفير فرص عمل واستحداث مشاريع جديدة للشباب، والتي يتم إنجازها بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة، إلى جانب تنفيذ مشاريع لصالح الخريجين مثل تمليك مشاريع تخصص لهم (الفترة من 1991 - 2005م).

وفي الأردن اهتمت الحكومة بأمر تشغيل الشباب، عن طريق صندوق التنمية والتشغيل، مؤسسة الإقراض الزراعي، مؤسسة إدارة وتنمية الأيتام، المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، صندوق الحرفيين، بنك الاتحاد الصناعي وبرنامج الأسر المنتجة، بالإضافة إلى بعض المؤسسات الأهلية مثل الصندوق الأردني الهاشمي، مركز تنمية المشاريع الصغيرة، مؤسسة نور الحسين وغيرها. وقد وفرت هذه الصناديق حوالي (23884 ديناراً). أما في تونس فقد تم إنشاء عدد من الصناديق لمعالجة مشكلة البطالة منها على سبيل المثال: الصندوق الوطني التونسي للتشغيل، الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي. هذا فضلاً عن نظام القروض المدعوم من

منظمات المجتمع المدني والتي بلغ عدد الجمعيات التي رخص لها منح القروض (127) جمعية.

وفي الجزائر، بدأت معالجة المشكلة بإنشاء صندوق لتشغيل الشباب عام 1989 وأنشئت لجان في كل ولاية لتوفير فرص العمل للشباب. وطور العمل بإنشاء جهاز للإدماج المهني للشباب عام 1995م، كما تم إنشاء التعاونيات بين الشباب لمواجهة هذه المشكلة، حيث يتم تمويل مشاريع الشباب بواقع 30% وتساهم البنوك بنسبة 65% لتوفير فرص عمل مؤقتة بأجور توازي الحد الأدنى المطلوب.

وفي المغرب، أنشئ المجلس الوطني للشباب والتشغيل عام 1991م، وتم إعداد ميثاق وطني لتشغيل الشباب وتنمية الموارد البشرية. بحيث تم اتخاذ إجراءات متتالية للحد من مشكلة تشغيل الشباب ومنها تخصيص مكتب لتوظيف خرجي الجامعات.

وفي موريتانيا بدأ نشاطاً لصالح توظيف الخريجين، كما سعت اليمن من خلال صندوق التنمية الاجتماعية فيها إلى حل بعض مشاكل تشغيل الشباب. وفي فلسطين تم إنشاء المركز الفلسطيني لتطوير المشاريع الصغيرة. أما في سوريا فقد أنشئت هيئة مكافحة البطالة بالإضافة إلى الصناديق الأخرى مثل جمعية دار السعادة للعمل الاجتماعي.

وفي سلطنة عمان تم إنشاء صندوق تنمية مشروعات الشباب عام 1988، إذ يمثل شركة مساهمة عمانية محدودة تهدف إلى تشجيع الشباب على الدخول في مجالات الأعمال الحرة وإنشاء أو امتلاك مشروعات صغيرة من خلال دعم مالي أو قروض.

وعلى الرغم من كل هذه الجهود التي اتسمت بالفردية بعيداً عن العمل العربي المشترك لم يتم تخفيض معدل البطالة في معظم الدول إلى المستوى المقبول عالمياً، ولذا لا بد من تبني سياسات مستمرة ومشتركة لمواجهة هذه المشكلة مثل تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية.

#### 5. أسباب انتشار ظاهرة البطالة في السودان:

يعتبر السودان أحد الدول العربية التي تواجه ارتفاع نسبة البطالة. يقول (صادق، 2007م) هنالك عدة

أسباب ساهمت في ارتفاع عدد العاطلين عن العمل من أهمها:

1 - ضعف البنيات التحتية والمؤسسية في الريف مما يقلل من فرص العمل في الاقتصاد الريفي الأمر الذي يساعد على الهجرة من الريف إلى المدن.

2 - ضعف توليد فرص العمل في القطاع المدني الحديث (الصناعي، الخدمي) مما أدى إلى بروز ونمو القطاع غير الرسمي.

3 - نمو القوى العاملة بمعدل (4%) يفوق معدل النمو السكاني 2.16% حسب آخر إحصاء سكاني (1993م).

4 - ضعف العلاقة بين فرص الاستثمار وتوفير فرص العمل.

يتضح أن سياسات التوسع في التعليم العالي والتنامي المتزايد لأعداد الخريجين مصحوباً بندرة واضحة في فرص الاستخدام في القطاعين العام والخاص، قد أدت إلى ظهور بطالة الخريجين، وزاد تفاقمها إيقاف التعيين التلقائي لخريجي الكليات التطبيقية مع ضعف واضح لمساهمة القطاع الخاص في توفير فرص العمل.

#### 6. تجربة السودان في معالجة أزمة البطالة:

بدأ السودان تجربة مواجهة توظيف الخريجين وغيرهم من الفئات الأخرى منذ عقد الستينات من القرن العشرين (بند محاربة البطالة)، حيث تم تخصيص بند في الموازنة العامة لاستيعاب الخريجين. وشهد عقد الثمانينيات عدة محاولات لمعالجة المشكلة التي برزت بين خريجي الكليات الزراعية لأول مرة من خلال توزيع أراضي زراعية لهم وتأسيس جمعيات تعاونية لحل المشكلة والتي فشلت لعدة أسباب منها النزاعات حول الأرض، عدم التزام الدولة بالتمويل الكافي وضعف القدرات الإدارية للخريجين حديثي التخرج.

وفي عام 1986م تم إعداد استراتيجية التنمية والإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، تم من خلالها تنفيذ عدد من مشروعات العمالة وعدد من مراكز التدريب المهني والتي رغم تحقيقها الكثير من

النجاحات إلا إن عدم تنفيذ تلك المشروعات في شكل حزم متكاملة أفرز كثير من أوجه القصور.

وفي بداية عقد التسعينات تم توزيع مشروعات الأسر المنتجة، ويتوافق ذلك مع الجهود الرامية إلى تخفيف آثار تدني فرص الاستخدام والتوظيف في القطاعين العام والخاص. وقد تم في العام 1998 تشكيل لجنة لتقديم مقترحات لمعالجة بطالة الخريجين وقد رأت اللجنة أن البداية الصحيحة في أن معالجة المشكلة لا يتم إلا من خلال صياغة إستراتيجية متكاملة وتنسيق الجهود وتضافرها بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني والجهود الإقليمية والدولية. وتمت صياغة استراتيجية متكاملة لمعالجة مشكلة البطالة بصورة عامة وبطالة الخريجين بصورة خاصة للفترة (2005 - 2008). كما اعتمدت اللجنة حزمة من السياسات والمشروعات والتي يمكن تلخيصها في أربعة محاور، هي:

- 1) تناغم السياسات الاقتصادية مع السياسات الاجتماعية.
- 2) تمويل المشروعات الصغيرة والموسمية للحرفيين عن طريق محفظة الخريج التي أسست عام 2000م، والتي أنشأت بقرار من وزير الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل.
- 3) التدريب التحويلي.
- 4) استيعاب الخريجين في المشروعات القومية.

#### أهداف المشروع:

- 1 - نشر ثقافة وفلسفة العمل الحرفي للشباب.
- 2 - تقليل نسبة البطالة في أوساط الخريجين.
- 3 - الاستفادة من الطاقة الكامنة والمعطلة في الشباب لتدوير عملية التنمية.
- 4 - اكتشاف مظاهر النبوغ والإبداع عند الخريجين وإتاحة الفرصة لهم لولوج مجالات رائدة ومبتكرة.

#### أ) الإطار النظري للنموذج

لمقارنة متوسطي مجموعتين باستخدام الاختبار الإحصائي (T). يتطلب ذلك أولاً حساب الانحراف





المعياري المشترك للعينتين باستخدام المعادلة:

$\bar{X}_1$  متوسط العينة الأولى

$\bar{X}_2$  متوسط العينة الثانية .

تقدير معدل النمو :

لتقدير معدل النمو (r) بالنسبة للطلاب الخريجين والطلاب المستوعبين خلال الفترة من 1990 حتى 2007 . نقدر أولاً معادلة الانحدار الخطي.

$$L_n Y = \ln \alpha + \beta T$$

Y = الطلاب الخريجين

T = الزمن

$\alpha, \beta$  = معالم النموذج

r =  $(e^\beta - 1) \times 100$

r = معدل النمو

e ثابت 2.17828

(ب) المناقشة والنتائج:

لمعرفة دور برامج توظيف الخريجين في معالجة مشكلة البطالة في توظيف الخريجين تم تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام تحليل (T) .

$$S P = \sqrt{\frac{(n_1 - 1) S_1^2 + (n_2 - 1) S_2^2}{n_1 + n_2 - 2}}$$

حيث :

$n_1$  حجم العينة الأولى

$n_2$  حجم العينة الثانية

$S_1^2$  تباين العينة الأولى

$S_2^2$  تباين العينة الثانية

$n_1 + n_2 - 2$  - تمثل درجات الحرية .

لحساب إحصائية T نطبق المعادلة :

$$T = \frac{\bar{X}_1 - \bar{X}_2}{S P \sqrt{\frac{1}{n_1} + \frac{1}{n_2}}}$$

حيث :

T إحصائية T

### جدول رقم (1)

متوسط الخريجين والمستوعبين  
خلال الفترة (1990 - 2007)

عدد	بيان	المتوسط
17	الخريجون	33854.8
17	المستوعبون	3823.4

المصدر: إعداد الباحث

يشير الجدول أعلاه إلى أن متوسط الخريجين للفترة من عام 1992 حتى 2007، تمثل عشرة أضعاف متوسط المستوعبين لذات الفترة مما يؤكد الازدياد الكبير في أعداد الخريجين مقارنة مع المستوعبين منهم، والذي يدل على زيادة العاطلين عن العمل في أوساط الخريجين لنفس الفترة بصورة كبيرة، وهذا الأمر قد يعود إلى تراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل بالمؤسسات العامة والوحدات الحكومية لإتباعها لسياسات الخصخصة حيث أشارت تقارير اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام للأعوام 2002م و2003م إلى أن حوالي 58 مؤسسة عامة قد تمت خصصتها وأن هنالك انخفاض في مستوى العمالة بعد الخصخصة.

### جدول رقم (2)

الفروقات المعنوية بين متوسطي الخريجين  
والمستوعبين خلال الفترة (1990-2007)

Significant	المئوية	درجة	(+)
0.000	16	8.2	

المصدر: اعداد الباحث.

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن هناك فرق معنوي بين متوسط الخريجين ومتوسط المستوعبين للفترة خلال الفترة 1990 ( - 2007) عند مستوى معنوية 5%

$$H_0: X_1 = X_2$$

$$H_1: X_1 \neq X_2$$

وهذا يشير إلى أن ازدياد الخريجين مقارنة مع عدد المستوعبين  
ما يدل على أن هنالك أعداداً كبيرة من العاطلين عن العمل.

- معدل النمو في الخريجين والمستوعبين خلال الفترة من 1995 حتى 2007م  
لمعرفة معدل النمو في أعداد الخريجين تم استخدام نموذج:

$$r = (e^b - 1) \times 100$$

$$r = (e^{.125} - 1) \times 100$$

$$r = 13.31\%$$

معدل النمو في المستوعبين:

$$r = (e^{.0919} - 1) \times 100 = 9.63\%$$

الفرق بين معدل النمو في الخريجين والمستوعبين  
= 3.68%

من النموذج السابق يفهم أن هنالك زيادة كبيرة في أعداد الخريجين بمعدل نمو 13.31% مع معدل أقل في أعداد المستوعبين 9.63% مما يؤكد نتائج التحليل التي تم عرضها سابقاً

### جدول رقم (3)

دور تطبيق برامج الخريجين في معالجة مشكلة البطالة

البيان	N	Means
قبل تطبيق البرامج	10	1851
بعد تطبيق البرنامج	7	7738

المصدر: إعداد الباحث

يشير الجدول رقم (3) أن تطبيق برامج توظيف الخريجين المختلفة قد أدت إلى زيادة مستوى المستوعبين حيث بلغ المتوسط قبل تطبيق البرامج 1851 وبعد تطبيق البرامج 7738. لكن هذه البرامج بعيدة حتى الآن عن معالجة مشكلة البطالة في أوساط الخريجين نسبة إلى معدل النمو الكبير في أعدادهم مقارنة مع معدل النمو في أعداد المستوعبين منهم، مما يتطلب جهداً

كبيراً من الدولة لمعالجة هذه المشكلة في ظل الأعداد الكبيرة من الخريجين من مختلف الجامعات والكليات الأهلية من خلال تبني سياسات مستمرة لمقابلة هذه المشكلة.

#### 7. الخلاصة والتوصيات:

هدفت هذه الورقة إلى معرفة دور برامج توظيف الخريجين في معالجة مشكلة البطالة في السودان وخلصت إلى أنه رغم وجود دور محدود لهذه البرامج في معالجة المشكلة إلى إن هذا الدور ليس ذا دلالة إحصائية معنوية. لذلك لا بد من العمل الجاد في مواجهة هذه المشكلة بشكل متكامل - أي لا بد من عملية تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية - تعمل على حلها. أو تخفيف حدتها. بكل أبعادها في إطار شامل. ويجب اتخاذ سياسات بعيدة عن الحلول المؤقتة. بأخذ ما يترتب عليها من آثار طويلة الأجل في الاعتبار والتي تهدف إلى رفع مستوى التشغيل. وذلك بالاعتماد الأول على بقية الموارد الإنتاجية المحلية وخاصة الموارد البشرية. بما يحقق الاستفادة القصوى بمشاركة كافة مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

(أ) تقديم الدعم الفني والإداري لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

(ب) إنشاء هيئة وطنية لتنمية المهارات والقدرات البشرية المعرفية والتقنية لتهيئتها لمواجهة التغيرات الهيكلية والتحويلات التي طرأت على طلب العمالة في سوق العمل محلياً وإقليمياً ودولياً.

(ج) العمل على تطوير القطاع الخاص حتى يتمكن من المساهمة في معالجة مشكلة البطالة .

(د) إعادة تأهيل المشروعات القومية وزيادة طاقتها الإنتاجية خاصة المشاريع الزراعية مثل مشروع الجزيرة والرهـد وحلفا وغيرها حتى تساهم في حل المشكلة.

(هـ) بناء قاعدة بيانات دقيقة عن الموارد البشرية ومؤهلاتهم وخبراتهم وإجراء إحصاء لتحديد عدد العاطلين عن العمل وخاصة الخريجين وتحديث القاعدة بصفة دورية.

(و) صياغة إستراتيجية متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تضع في الاعتبار مشكلة البطالة.

(ز) الاهتمام بتنمية الريف من خلال إنشاء مشاريع تنموية ضخمة.

(ح) ترسيخ ثقافة العمل الحر ونشرها في المجتمع عن طريق الإعلام.

#### المصادر والمراجع:

- سليمان,سلوى على (1989م) البطالة في مصر وقضية التنمية- المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد جامعة القاهرة
- أبو إسماعيل,احمد (1989م) الخصائص المشتركة في ظاهرة البطالة في بلدان العلم الثالث مع إشارة خاصة لمصر- المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد جامعة القاهرة
- علي, عمر محمد (2004م) البطالة وتدابير معالجتها. مشروع الاستخدام المنتج وتشغيل الخريجين
- صادق , هبة محمود (2007م) بطالة الخريجين الظاهرة والحلول.
- تقارير مشروع الاستخدام المنتج وتشغيل الخريجين.
- تقارير لجنة الاختيار للخدمة العامة الاتحادية.
- رمزي زكى (2005م) الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة - سلسلة عالم المعرفة - العدد 226 .
- د أحمد العثيم ,, جريدة الجزيرة العدد 12533. البطالة في الوطن العربي حقائق وأرقام.
- حسن ساتي. جريدة أخبار اليوم العدد 5134 اكتوبر 2007
- شيماء أحمد عيسى. صحيفة الأضواء العدد 108 . 2005. البطالة في الوطن العربي المشاكل والحلول.
- تقرير اتجاهات التشغيل في العالم - يناير 2004. ILO Global Employment Tenders - Jan., 2004.
- تقرير www.middle-east-online.com
- أحمد الليثي www.aljazeera.net



## مقدمة:

تم إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية في العام 1974م، وقامت بإصدار مقرراتها الأولى في عام 1988م، وقد أثرت الأزمات المالية والمصرفية في معظم دول العالم خلال فترة الثمانينيات والتسعينات من القرن العشرين على الاقتصاد العالمي وخاصة البنوك. وتشمل الدول التي تأثرت بهذه الازمة دول جنوب شرق اسيا (البنوك اليابانية) والدول الأوروبية خاصة ألمانيا. وفي ظل هذا الوضع كثفت المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية و صندوق النقد والبنك الدوليين وبنك التسويات الدولية، بالإضافة إلى الدول العشر الكبرى: مجهوداتها لتقوية وتدعيم القطاعات المالية والمصرفية على المستوى الدولي لتجنبها الأزمات المالية والمصرفية وتخفيف آثارها السالبة اذا حدثت.

وفي هذا الإطار تم إصدار اتفاق بازل II الخاص بمعيار كفاية رأس المال للبنوك، ليعكس التغيرات في هيكل وممارسات الأسواق المالية والبنوك. وقد سبق ذلك إعداد دراسة عن أسباب الأزمات المصرفية في كثير من الدول. واتضح أن أهم الأسباب التي أدت إلى تلك الأزمات هي عدم إدارة البنوك للمخاطر المصرفية التي تتعرض لها. وضعف الرقابة الداخلية والخارجية (السلطات الرقابية الوطنية). لذا ركز الاتفاق الجديد على معالجة تلك الأسباب لضمان قوة وسلامة البنوك.

يعتبر اتفاق بازل II أكثر تعقيداً من اتفاق بازل I وذلك لعدة أسباب، منها تقييم المخاطر في بيئة تتميز بتطور وزيادة الأدوات المالية الجديدة والاستراتيجيات الخاصة بها. ولاتفاق بازل II عدد من الأهداف أهمها:

- تطوير طرق قياس وإدارة المخاطر المصرفية.
- الاتساق بأكبر درجة ممكنة بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- تطوير الحوار والتفاهم بين مسؤولي البنك والسلطات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس وإدارة المخاطر والعلاقة بين حجم رأس المال والمخاطر.

## مخاطر التمويل وفقاً لاتفاق بازل II (الأسلوب المعياري للقياس)

إعداد: عبد الباسط محمد المصطفى  
الإدارة العامة للرقابة المصرفية  
وحدة المعايير الدولية



نسبة كفاية رأس المال =

رأس المال الاساسي + المساند

المخاطر الائتمانية + 12.5 (مخاطر السوق + المخاطر التشغيلية)

4- طرق قياس المخاطر وفقا لاتفاق بازل II:

تم التركيز على ثلاثة انواع رئيسية من المخاطر وهي مخاطر التمويل، السوق والتشغيل وتشمل:

- طرق قياس مخاطر التمويل:

توجد ثلاثة طرق لقياس مخاطر التمويل هي:

\* الطريقة المعيارية Standardized Approach.

\* التصنيف الداخلي الاساسي للمخاطر

Foundation Internal Rating Based Approach.

\* التصنيف الداخلي المتقدم للمخاطر

Advanced Internal Rating Based Approach.

- طرق قياس مخاطر السوق:

وتقاس وفقا للطرق التي تم تحديدها في العام

1996م وهي:

\* الأسلوب المعياري Standardized Approach.

\* أسلوب النماذج الداخلية Internal Models

Approach

- طرق قياس مخاطر التشغيل:

وتقاس وفقا لثلاثة طرق:

\* أسلوب المؤشر الأساسي Basic Indicator

Approach.

\* أسلوب قياسي (معيارى) Standardized

Approach

\* أسلوب قياسي داخلي Internal Measurement

Approach

قياس مخاطر التمويل وفقا للأسلوب المعيارى:

سيتناول المقال بالعرض كيفية قياس مخاطر

التمويل وفقا للأسلوب المعيارى وذلك من خلال

المحاور التالية:

- زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك، ويجب أن تتاح المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب للمتعاملين مع البنك، لمشاركتهم في المخاطر التي يتعرض لها.

ويشمل اتفاق بازل II ثلاثة محاور رئيسية على النحو التالي:

أ- المتطلبات الدنيا لرأس المال ( Minimum Capital Requirements).

ب- عمليات المراجعة الرقابية (Supervisory Review Process).

ج - انضباط السوق (الإفصاح العام) (Market Discipline).

وفيما يلي تفصيل موجز لهذه المحاور:

أ- المحور الأول لاتفاق بازل II: المتطلبات الدنيا لرأس المال

1- أوجه الاتفاق بين المعيار الجديد والحالي:

ظلت نسبة كفاية رأس المال كما هي 8% (كحد أدنى).

بقي بسط النسبة كما هو دون تغيير (رأس المال الاساسي والمساند).

استخدام أساليب بازل I لقياس مخاطر السوق.

2- أوجه الاختلاف بين الاتفاقيين:

تباين الطرق المستخدمة في قياس المخاطر التي تواجه البنك.

وجود تطور في تقييم المخاطر التي تتعرض لها البنوك وفقا لاتفاق بازل II.

يغطي اتفاق بازل I نوعين من المخاطر (التمويل والسوق) بينما اضاف اتفاق بازل II مخاطر التشغيل الى مقام النسبة.

3- نسبة كفاية رأس المال وفقا لبازل II:

استخدمت اتفاقية بازل II نسبة كفاية رأس المال المعادلة التالية (على ألا تقل عن 8%):

## - تعريف مخاطر التمويل:

احتمال فشل العميل أو الطرف الآخر أو عدم رغبته في سداد ما عليه من التزام في الزمن المحدد ووفقاً للشروط المتفق عليها.

## - تعريف الاسلوب المعياري لقياس مخاطر التمويل Standardized Approach:

يعتمد الأسلوب المعياري للقياس على تحديد اوزان للمخاطر. وفي الغالب تلجا البنوك الى استخدام التقديرات التي تضعها مؤسسات خارجية معترف بها في مجال تصنيف الائتمان. وقد ورد في الوثيقة الرئيسية لاتفاق بازل II التصنيفات التي وضعتها مؤسسة ستاندرد & بورز (Standard & Poors).

## - القياس وفقاً للاسلوب المعياري:

\* تم تحديد التصنيفات الموضوعة للقياس وفقاً لثلاث محاور رئيسية هي:

- الالتزامات الفردية.

- تصنيفات التمويل الخارجية.

- اعتبارات التنفيذ.

وسيتم هنا التركيز على الالتزامات الفردية

## \* وتشمل الالتزامات الفردية الآتي:

- الالتزامات على الدول.

- الالتزامات على منشآت القطاع العام بخلاف الحكومة المركزية.

- الالتزامات على بنوك التنمية متعددة الأطراف.

- الالتزامات على البنوك.

- الالتزامات على منشآت الأوراق المالية.

- الالتزامات على الشركات.

- الالتزامات الواردة ضمن محافظ التجزئة القانونية.

- الالتزامات المضمونة بعقارات سكنية.

- الالتزامات المضمونة بعقارات تجارية.

- القروض التي مضى موعد استحقاقها.

- أقسام المخاطر الأعلى.

- الأصول الأخرى.

- البنود خارج الميزانية

## \* الالتزامات على الدول

يتم ترجيح المخاطر الخاصة بالالتزامات على الدول وبنوكها المركزية وفقاً للاوزان الواردة بالجدول رقم (1):

### جدول رقم (1)

#### اوزان مخاطر الدول وبنوكها المركزية

التصنيف الائتماني	من AAA الى AA	من +A الى -A	من +BBB الى -BBB	من +BB الى -B	اقل من -B	غير مصنفة
وزن المخاطر	صفر%	20 %	50 %	100 %	150 %	100 %

وبناءً على اختيار الدولة قد يتم تطبيق وزن اقل للمخاطر التي تتعرض لها البنوك من الدولة او البنك المركزي.

ولأهداف ترجيح أخطار الالتزامات على الدول يمكن استخدام درجات المخاطر للدولة وفقاً لما تحدده وكالات ضمان الصادرات. وقد تم وضع طريقة متفق عليها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. حيث حددت سبع درجات لأقسام المخاطر على النحو الوارد في الجدول رقم (2):

### جدول رقم (2)

#### اوزان مخاطر الدول وبنوكها المركزية

#### المحددة من وكالات ائتمان الصادر

درجات المخاطر لوكالات ائتمان الصادرات	1	2	3	4-6	7
وزن المخاطر	صفر%	20 %	50 %	100 %	150 %

\* الالتزامات على منشآت القطاع العام بخلاف الحكومة المركزية:

يتم تقدير أوزان المخاطر للالتزامات على منشآت



القطاع العام وفقا لما يتم اختياره على المستوى الوطني، ووفقا للخيار الاول او الخيار الثاني للالتزامات على البنوك (الواردة في البند 3-3-1-4)، وفي حالة استخدام الخيار الثاني فانه يتم تطبيقه دون استخدام المعاملة التفضيلية للالتزامات قصيرة الأجل.

#### \* الالتزامات على بنوك التنمية متعددة الأطراف:

- يتم تقدير اوزان المخاطر التي تطبق على بنوك التنمية متعددة الاطراف على اساس تصنيفات خارجية للتمويل (وفقا لما سيرد في الالتزامات على البنوك في البند 3-3-1-4 الخيار الاول اى بدون استخدام المعاملة التفضيلية للالتزامات قصيرة الاجل).

- يمكن تطبيق وزن للمخاطر يعادل صفر% على الالتزامات المستحقة على بنوك التنمية متعددة الاطراف ذات التصنيف المرتفع (ومن أبرزها مجموعة البنك الدولي، البنك الآسيوي للتنمية، بنك التنمية الإفريقي، البنك الأوربي للإنشاء والتعمير، بنك الاستثمار الأوربي، بنك الاستثمار لدول الشمال، بنك التنمية لدول الكاريبي، البنك الإسلامي للتنمية، بنك المجلس الاوربي للتنمية)

#### \* الالتزامات على البنوك:

هنالك خياران للالتزامات على البنوك، ويقوم المراقبون الوطنيون بتطبيق خيار واحد على كافة البنوك التي تقع في دائرة اختصاصهم، ولا يمكن لأي مطالبة على أي بنك غير مصنف ائتمانيا ان تتلقى وزنا للمخاطر يقل عن الوزن المطبق على الدولة التي انشئ فيها هذا البنك.

#### - الخيار الأول:

يتم إعطاء كافة البنوك العاملة في دولة معينة، وزنا للمخاطر يقل درجة واحدة عن الوزن الممنوح لتلك الدولة، وذلك وفقا للجدول رقم (3):

### جدول رقم (3)

#### اوزان مخاطر الالتزامات على البنوك (الخيار الاول)

التصنيف الائتماني	من AAA الى AA	من +A الى -A	من +BBB الى -BBB	من +BB الى -B	اقل من -B	غير مصنفة
وزن المخاطر الخيار الاول	20%	50%	100%	100%	150%	100%

\* **الالتزامات على منشآت الاوراق المالية**

- يمكن معاملة الالتزامات على منشآت الاوراق المالية مثل معاملة الالتزامات على البنوك بشرط ان تكون هذه المنشآت خاضعة لترتيبات اشرافية وتنظيمية تماثل الترتيبات الواردة في الاتفاق الجديد ومتضمنة على وجه الخصوص متطلبات كفاية راس المال القائمة على اساس المخاطر. وبدون ذلك فان هذه الالتزامات تخضع لذات القواعد التي تخضع لها الالتزامات على الشركات.

#### \* الالتزامات على الشركات

- يكون وزن المخاطر النمطي للمطالبات غير المصنفة على الشركات 100%. مع الاخذ في الاعتبار عدم اعطاء وزن تفضيلي لمخاطر اى التزام على شركة غير مصنفة يزيد على الوزن المحدد للدولة التي انشئت بها الشركة.

- يقدر المراقبون ما اذا كان ينبغي زيادة الوزن النمطي للمخاطر الى ما يتعدى 100% حسب نوعية الائتمان في التزامات البنوك على الشركة المساهمة.

- تسمح السلطات الرقابية بان يحدد وزن المخاطر لكافة الالتزامات على الشركات المساهمة بنسبة 100% بغض النظر عن تصنيفها الخارجي.

و يتم ذلك وفقا للجدول رقم (5):

#### جدول رقم (5)

#### اوزان مخاطر الالتزامات على الشركات

التصنيف الائتماني	من AAA الى -AA	من +A الى -A	من +BBB الى -BB	اقل من -BB	غير مصنفة
وزن المخاطر	20%	50%	100%	150%	100%

\* **الالتزامات الواردة ضمن محافظ التجزئة القانونية**

يتم تطبيق وزن مخاطر بنسبة 75% على الالتزامات التي تدخل ضمن المحفظة، باستثناء الديون التي مضى موعد استحقاقها.

#### - الخيار الثاني:

يقوم وزن المخاطر على اساس التصنيف الائتماني الخارجي للبنك مع اعطاء وزن لمخاطر الالتزامات على البنوك غير المصنفة بنسبة 50%. كذلك يمكن اعطاء وزن تفضيلي للمخاطر للالتزامات التي تكون فترة استحقاقها الاصلية ثلاثة اشهر او اقل، بحيث لا يقل وزن المخاطر عن 20%. و يمكن تطبيق ذلك على البنوك المصنفة وغير المصنفة ولا ينطبق ذلك على البنوك التي يبلغ وزن مخاطرها 150%. عليه فان الخيار الثاني يعالج وفقا للجدول رقم (4).

### جدول رقم (4)

#### اوزان مخاطر الالتزامات على البنوك (الخيار الثاني)

التصنيف الائتماني للبنوك	من AAA الى AA-	من +A الى -A	من +BBB الى -BBB	من +BB الى -B	اقل من -B	غير مصنفة
وزن المخاطر الخيار الثاني	20%	50%	50%	100%	150%	50%
وزن المخاطر للمطالبات قصيرة الاجل الخيار الثاني	20%	20%	20%	50%	150%	20%





محفظة التجزئة القانونية تتسم بدرجة كافية من التنوع تؤدي الى تخفيض المخاطر في المحفظة بما يستدعي وزن المخاطر بنسبة 75% واحد الطريق لتحقيق ذلك (مثلا ان لا يتعدى اجمالي التعرض للمخاطر لطرف واحد ما يزيد على 0.2% من اجمالي محفظة التجزئة القانونية).

**انخفاض قيمة التعرض للمخاطر الفردية:** لا يمكن ان يتعدى الحد الاقصى لاجمالي مخاطر التجزئة بالنسبة لطرف واحد ما يزيد مطلقاً على مليون يورو باي شكل.

**\* الالتزامات المضمونة بعقارات سكنية:**

يكون وزن المخاطر 35% للقروض المضمونة بالكامل برهن عقاري سكني سواء اكان المقرض هو الذي يشغله ام كان مؤجراً.

يتم تطبيق هذا الوزن بشكل مقيد ومحدد لاغراض السكن وفقاً لمعايير مشددة مثل وجود هامش كبير للضمان الاضافي.

يجب على المراقبين ان يقوموا بزيادة الوزن النمطي للمخاطر اذا لم يتم استيفاء المعايير او وفقاً لما

هنالك اربعة معايير يجب ان تستوفى لوضع الالتزامات ضمن محفظة التجزئة القانونية وهي:

**معيار التوجه:** عندما يكون التعرض للمخاطر لفرد او عدة افراد او منشأة اعمال صغيرة.

**معيار المنتج:** يتخذ التعرض للمخاطر احد الاشكال التالية:

التمويل المتجدد.

خطوط التمويل (بما في ذلك بطاقات الائتمان والسحب على المكشوف).

القروض الشخصية لاجل وعقود الايجار الطويلة (مثل قروض التقسيط، السيارات وعقود ايجار التمويل). قروض الطلاب، القروض التعليمية والتمويل الشخصي.

التسهيلات والالتزامات للمشروعات الصغيرة.

يتم استبعاد الاوراق المالية (مثل السندات والاسهم).

يتم استبعاد قروض رهون المساكن.

**معيار التفتت (التنوع):** يجب اقتناع المراقب بان

تقتضيه الأحوال.

\* القروض المضمونة بعقارات تجارية:

نسبة لمخاطر الرهونات العقارية التجارية فقد تم تحديد وزن للمخاطر 100% من القروض المضمونة بتلك الرهون. إلا أنه في بعض الأحوال الاستثنائية بالنسبة للأسواق المتقدمة فإن وزن المخاطر قد يبلغ 50% لشريحة من القرض لا تتعدى 50% من القيمة السوقية، أو 60% من القيمة الإقراضية للعقار الضامن للقرض إيهما أقل، على أن يطبق وزن للمخاطر يبلغ 100% على أي مقرض يتجاوز هذه الحدود.

\* القروض التي مضى موعد استحقاقها:

يكون وزن المخاطر للجزء غير المضمون من أي قرض (بخلاف قروض المساكن المضمونة برهن) مضى على موعد استحقاقه أكثر من تسعين يوماً، بعد استبعاد الخصصات المحددة كما يلي: وزن مخاطر 150% إذا ما كانت الخصصات المحددة أقل من 20% من المبلغ القائم من القرض. وزن مخاطر يبلغ 100% عندما تكون الخصصات المحددة لا تقل عن 20% من المبلغ القائم من القرض.

وزن مخاطر 100% ويمكن تخفيضها إلى 50% بعد موافقة المراقب عندما تكون الخصصات المحددة لا تقل عن 50% من المبلغ القائم من القرض. يجب استبعاد قروض التجزئة التي مضى موعد استحقاقها من إجمالي محفظة التجزئة القانونية عند تقدير معيار التنوع لأغراض وزن المخاطر (وفقاً لما ورد في فقرة معيار التنوع).

عندما يكون القرض الذي مضى موعد استحقاقه مضموناً ضماناً كاملاً بأشكال الضمانات غير المعترف بها يتم تطبيق وزن مخاطر 100% عندما تبلغ الخصصات 15% من المبلغ القائم من القرض. في حالة قروض المساكن المرهونة يصبح وزن المخاطر 100% بعد خصم الخصصات إذا مضى

أكثر من 90 يوماً على موعد استحقاقها. وإذا ما كانت تلك القروض التي مضى موعد استحقاقها لها مخصصات لا تقل عن 50% من المبلغ القائم منها، يمكن تخفيض وزن المخاطر الذي يطبق على الجزء الباقي من القرض إلى 50% (حسب اختيار السلطة الرقابية في الدولة)  
\* أقسام المخاطر المرتفعة:

يكون وزن مخاطر الالتزامات التالية 150% أو أكثر: الالتزامات على الدول ومنشآت القطاع العام، وشركات الأوراق المالية التي يكون تصنيفها أقل من B-.

الالتزامات على شركات المساهمة المصنفة بأقل من BB-.

القروض التي مضى موعد استحقاقها وكانت الخصصات المحددة أقل من 20% من المبلغ القائم من القرض.

الشرائح التي تم توريقها والتي يتم تصنيفها فيما بين BB+ و BB- يكون وزن المخاطر الخاص بها 350%.

يحق للمراقبين الوطنيين أن يقرروا تطبيق وزن مخاطر يبلغ 150% أو أكثر بما يعكس المخاطر المرتبطة لبعض الأصول الأخرى، مثل رأس المال المخاطر والاستثمارات الخاصة في الأسهم.

\* الأصول الأخرى:

يبلغ الوزن النمطي للمخاطر 100% بالنسبة لكافة الأصول الأخرى.

يبلغ وزن المخاطر 100% بالنسبة للاستثمارات في حقوق الملكية أو أدوات رؤوس الأموال القانونية التي تصدرها البنوك أو منشآت الأوراق المالية، إلا إذا كانت مضمومة من القاعدة الرأسمالية.

\* البنود خارج الميزانية:

يتم تحويل البنود خارج الميزانية إلى ما يعادلها من مخاطر ائتمانية (داخل الميزانية) عن طريق استخدام معاملات تحويل الائتمان.

يتم تطبيق معامل تحويل 20% للالتزامات التي لا تتعدى فترة استحقاقها سنة.

يتم تطبيق معامل تحويل 50% للالتزامات التي تزيد فترة استحقاقها عن سنة.

يتم تطبيق معامل تحويل 0% لاي التزامات تكون قابلة للإلغاء في اي وقت وبدون شروط من جانب البنك وبدون اخطار مسبق. أو بها نصوص تسمح بالإلغاء تلقائيا بسبب تدهور الجدارة الائتمانية للمقترض.

يتم تطبيق معامل تحويل ائتمان يبلغ 100% على اقراض سندات البنوك او تقديم البنوك للسندات كضمان إضافي.

بالنسبة لخطابات الائتمان التجارية قصيرة الاجل وذاتية التصفية والتي تنشأ نتيجة لتحرك السلع (مثل الاعتمادات المستندية المعززة بضمان شحنة معينة) يتم تطبيق معامل تحويل ائتمان 20% على كل من البنوك المصدرة والمعززة للائتمان.

إذا كان هنالك تعهد بتقديم التزام فان على البنوك تطبيق معامل تحويل الائتمان الأدنى من بين المعاملين القابلين للتطبيق.

ويلاحظ أن الأسلوب المعياري لقياس مخاطر التمويل اعتمد على اوزان للمخاطر ترتفع كلما قل تصنيف الجهة المستفيدة من التمويل كذلك فان اوزان المخاطر تعتمد بالدرجة الاولى على وكالات التصنيف الائتماني ودرجة حيادها ومعلوم انه تم تصميم هذه الاوزان بما يتناسب وطبيعة الدول الكبرى الا ان اتفاق بازل II اعطى صلاحيات للدول لتحديد اوزان اخرى ولكن في نطاق الاوزان المذكورة. لذا أصبح الآن من أولويات الدول إنشاء مؤسسات ووكالات للتصنيف الائتماني محلية بهدف تصنيف المتعاملين مع البنوك سواء كانوا افراد ام جهات رسمية وغير رسمية.

وبالنظر للإجراءات التي اتخذها بنك السودان المركزي من اجل تطبيق مقررات بازل II وخاصة فيما يتعلق بمخاطر التمويل، من أبرزها الآتي:

في العام 2003م تم توجيه المصارف بتأسيس وحدة مستقلة لتجميع بيانات شاملة عن كبار العملاء بالمصارف، مع البدء في اعداد تصنيفات داخلية

وفقا للموجهات الصادرة عن البنك المركزي. في العام 2004م تم اصدار موجهات لادارة المخاطر المصرفية على ضوء مبادئ ادارة المخاطر الصادرة عن لجنة بازل.

في العام 2005م كونت وحدة بنك السودان المركزي لمتابعة تطبيق المعايير ومن ضمنها معايير ومقررات لجنة بازل. كذلك في ذات العام تم توجيه المصارف السودانية بترفيغ وحدات المعلومات الى ادارات مستقلة للمخاطر، مع تكوين لجان داخلية بكل مصرف من التنفيذيين لمتابعة تطبيق المعايير الجديدة.

في العام 2006م بدأ بنك السودان المركزي في تنفيذ برامج تدريبية بالتعاون مع أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية للتنوير بمقررات بازل II.

في العام 2007م وبتوصية من البعثة الفنية لصندوق النقد الدولي، كونت لجنة عليا لمتابعة تطبيق بازل II تضم في عضويتها بنك السودان المركزي واتحاد المصارف السوداني وصندوق ضمان الودائع وبعض المراجعين، وتم في العام 2008م تدعيم اللجنة بأربع مجموعات عمل، وذلك بهدف وضع استراتيجيات لتطبيق بازل II والوقوف على المعوقات واقتراح أساليب لمعالجتها.

في العام 2008م تم إعداد دراسة عن حجم الفجوة التطبيقية لمتطلبات بازل II، حيث ركزت الدراسة على موقف جميع البيانات وإدارة المخاطر. ويجري حاليا إعداد موجهات ومرشد للعمل عن إدارة المخاطر وكفاية راس المال.

### المراجع:

د.نبيل حشاد، الوثيقة الرئيسية لاتفاق بازل II، اتحاد المصارف العربية، 2005م  
International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, June 2004.

تقارير وحدة المعايير الدولية، تقارير غير منشورة، الفترة من 2007- 2008م.

## أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية

والعالمية، وباتى هذا المنشور بعد انشاء وحدات منفصلة للتمويل الأصغر بالمصارف والتي تقوم بدورها انزال موجهات وسياسات التمويل الأصغر الى حيذ التنفيذ، وتضمن المنشور مجموعة من الضمانات غير التقليدية مثل ضمان المجموعة وضمان حجز المدخرات ورهن الممتلكات المنقولة والرهن الحيازي للممتلكات القيمة. وقد اوضح المنشور ان ضمان المجموعة يتم من خلال تحمل المجموعة مسئولية سداد التمويل للأفراد عبر صناديق الضمان المشترك المنشأة كالجمعيات والاتحادات، على ان تاخذ المصارف فى الاعتبار بعض التدابير مثل ربطهم

في إطار متابعة تنفيذ وتقييم سياسات بنك السودان المركزي لعام 2008، تم إصدار بعض المنشورات والموجهات خلال الربع الثاني من العام 2008م ومن أهمها:

**أولاً: السياسات المصرفية والرقابية:**  
أصدرت الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي المنشور رقم 2008/5 بتاريخ 10 مارس 2008 بعنوان الضمانات غير التقليدية المصاحبة للتمويل الأصغر، وتقرر بموجبه استحداث ضمانات غير تقليدية تتواءم مع طبيعة التمويل الأصغر مأخوذة من تجارب المصارف والمؤسسات المالية السودانية



بمخاطر الائتمان من خلال المدخرات التي يتم الحصول عليها من أعضاء المنظمات كضمان جزئى للتمويل وتقديم التمويل فى حالة الاستيفاء بمتطلبات معايير الأداء. والتي تشمل على بعض المؤشرات مثل الهوية القانونية والهيكل التنظيمي الملائم الذى يتضمن الوصف الوظيفى وتطبيق اللوائح الادارية المنظمة للائتمان وتدير إدارة المتأخرات وحجم المدخرات التى تم الحصول عليها. وفى جانب ضمان حجز المدخرات بين المنشور ذلك فى حالة الافراد او المجموعات مع مراعاة الاخذ

فى الاعتبار التدابير الخاصة بمعاملة المدخرات مثل الاموال المشتركة لتشكل صندوقا للضمان والتدرج نحو انماط تمويلية ملائمة للتمويل الاصغر.

وفيما يتعلق برهن الممتلكات المنقولة اوضح المنشور ان يتم من خلال ضمان تمويل الافراد والمجموعات عن طريق وثيقة ملكية وخاصة مع العملاء الذين سبق التعامل معهم ويملكون مشروعات جيدة الاداء. وسجل ائتمانى جيد. مع مراعاة بعض الموجهات كاجراء التقييم للاصول المرهونة والمتابعة والرصد للعملاء.



التمويل للعملاء الناشطين اقتصاديا ولهم الخبرة فى مجال العمل، بالإضافة الى التحقق من شخصية العميل ومقدرته الائتمانية والتدفقات النقدية للمشروع.

وتهدف هذه الاجراءات التى اتخذها بنك السودان المركزي من خلال هذا المنشور الى اعداد رؤى موحدة للحد من مشاكل الفقر ووصول التمويل للشرائح المستهدفة التى لم تتمكن من الوصول للبنوك للحصول على التمويل المطلوب، كما قصد من الضمانات التى تضمنها المنشور الخروج من الضمانات التقليدية المتبعة ليتمكن عدد كبير من الشرائح المستهدفة للاستفادة من هذا

وعدم تجاوز قيمة الاصول للتمويل. وفى مجال الرهن الحيازى للممتلكات القيمة حدد المنشور انه يمكن استخدام ذلك كضمان لتمويل الافراد مع مراعاة تقلبات الاسعار فى السوق عند تحديد حجم التمويل والافضلية لبعض الاصناف مثل الذهب والمجوهرات للرهن.

وايضا اوضح المنشور ان الاعتماد على الضمانات غير كافى لاسترداد اموال المصرف ودعا الى اتخاذ بعض التدابير عند منح التمويل وترتكز فى حالة التمويل الاصغر على نوعية المشروع الممول ومدى نجاحه، المنظمات المتقدمه للمشروع، ان يتم منح



التمويل وبشروط و ضمانات ميسره. حيث ان البنوك لا تهدف من وراء هذا النوع من التمويل للحصول على الربح وانما تشجيع المنتجين على العمل والانتاج وتقديم الخدمات التمويلية للشرائح الضعيفة والحد من الفقر ومحاربة البطالة.

#### ثانياً: سياسات النقد الاجنبى:

1- اصدرت ادارة السياسات المنشور رقم 3/ 2008 بتاريخ 18 مايو 2008م معنون الى كافة المصارف المعتمدة تم بموجبه حظر استيراد السكر الأبيض، وتوجيه المصارف بالالتزام التام بعدم إجراء أي ترتيبات مصرفية لاستيراده ولأي جهة مهما كانت الأسباب، وسوف يتم سد العجز إن وجد بإستيراد سكر خام وتكريره بالمصانع القائمة، ويأتى هذا الحظر فى اطار قرارات وتوجيهات مجلس الوزراء لدعم الصناعة بالبلاد وحماية الانتاج المحلى وتطويره.

2- اصدرت ادارة السياسات المنشور رقم 4/ 2008 بتاريخ 26/6/2008 تم بموجبه السماح لشركات الصرافة بالعمل فى مجال التحويلات الداخلية بعد الحصول على موافقة بنك السودان المركزى.

ووفقا لضوابط اخرى حددها، واشترط المنشور ان تتقدم شركات الصرافة الراغبة فى العمل بمجال التحويلات الداخلية بطلباتها

لبنك السودان المركزى مشتملة على وصف وتحديد الطرق التي تتم بها عمليات التحويل والجهات التي ستتعامل معها الصرافة لتنفيذ التحويلات الصادرة او الواردة سواء كانت بنوكا تجارية او فروعاً للصرافة.

كما اشترط المنشور دفع تأمين للبنك المركزى مقابل الخدمة بما يعادل 10% من رأس المال العامل للصرافة، وألزم المنشور الصرافات المصدق لها بالخدمة الاحتفاظ بسجل للتحويلات الصادرة والواردة حيث يجب ان يكون متاحا لفرق التفتيش التابعة للبنك المركزى، بالاضافة الى الالتزام بإخطار الجهة المحول عبرها بتسليم مبلغ التحويل للمستفيد بعد اثبات شخصيته والاعلان عن عمولات التمويل في مكان بارز، وتسليم التحويلات خلال مدة 24 ساعة كحد اقصى.

وسوف يقوم البنك المركزى بوضع آليات للتحقق من التزام الصرافات بالضوابط عبر فرق التفتيش والمراجعة الاسبوعية التي تتضمن موقف عمليات التحويل وفقا لاستمارة خاصة بذلك، كما يقوم البنك المركزى بالتأكد من اجراءات الامن والسلامة وتوفير معينات العمل للصرافات المصدق لها وسيعاقب الصرافات بسحب الترخيص الممنوح لها لممارسة الخدمة في حال عدم التزامها بالضوابط.



## الهيئة العليا للرقابة الشرعية

### نصدر فتاوى حول

## قيام مؤسسة التأمين التكافلي للتمويل الأصغر

الموافق : 9 يوليو 2008

التاريخ : 6 رجب 1429 هـ

التمرة : هـ ع ر ش / فتاوى / 2008

السيد / مدير إدارة وحدة التمويل الأصغر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : مؤسسة التأمين التكافلي للتمويل الأصغر

اطلعت الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية على المشروع وأجرت عليه تعديلات تم إثباتها ، فأصبح المشروع لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما إن المشروع يخضع لمراقبة وإشراف الهيئة المستمر .

والله ولي التوفيق

البروفيسور الصديق محمد الأمين الضرير  
رئيس الهيئة

د. أحمد علي عبد الله  
الأمين العام

مرفقات :

نص المشروع في صورته النهائية بعد إثبات التعديلات عليه.



#### مقدمة:

إن كل الدول. في أي مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي. تعترف بأهمية المشروعات الصغيرة والحاجة إلى دعم تطورها. ويمكن ملاحظة أهمية المشروعات الصغيرة من خلال مساهمتها في تشغيل العمالة وحفز الإنتاج وتطور وتنمية المنشآت الصغيرة. وبالرغم من أهمية هذه المشروعات في اقتصاديات الدول النامية إلا أنها تواجه العديد من التحديات. ذلك لأن المشروعات الكبيرة لا تستوعب كل القوى المنتجة خصوصاً بعد التطور التكنولوجي. وعليه كان لا بد من اللجوء إلى المشروعات الصغيرة للاستفادة منها في زيادة حجم القوى المنتجة وزيادة استيعاب القوى البشرية لدفع النمو الاقتصادي. وهذا يقتضي العمل على إزالة كل الصعوبات التي تعترض طريق تنمية هذه المشروعات. والجدير بالذكر أن التمويل الأصغر هو أحد الآليات لتنفيذ هذا البعد الهام إلا أن هنالك الكثير من المشكلات التي تعترض تطور المشروعات الصغيرة والتي تختلف من منطقة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر. ولكن هنالك مشكلات مشتركة بين هذه المشروعات كالمكون الرأسمالي والتشغيلي لهذه المشروعات. حيث يعتبر التمويل (طويل الأجل) لدعم هذا المكون من أهم المعضلات. وذلك لأن المصارف التجارية باعتبارها من أهم مصادر التمويل تتردد في تقديم التمويل المطلوب لدعم المشروعات الصغيرة. ويرجع السبب في ذلك إلى عدم توافر الآليات المناسبة لدرء المخاطر التي تواجه تمويل هذه المشروعات. ويعتبر إنشاء مؤسسات تأمين التمويل الأصغر من الحلول الأساسية لانطلاقة التمويل الأصغر مواكبة للتطورات التي حصلت في حالات البلدان الشبيهة لنا.

#### الرؤية:

المساهمة في زيادة النشاط الاقتصادي وزيادة استيعاب وتشغيل صغار المنتجين ورفع مستوى دخولهم واعتمادهم على أنفسهم مساهمة في إستراتيجية الحد من الفقر. هذا بالإضافة إلى تيسير مهمة النظام المصرفي للعمل على أداء دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

#### الرسالة:

محاربة الفقر من خلال العمل في مجال التأمين التكافلي للحد من مخاطر عدم استرداد التمويل الأصغر واستثمار

فائض النشاط وفق أحكام الشريعة الإسلامية.  
الأهداف العامة للمؤسسة:

تأمين مخاطر سداد التمويل الأصغر.  
تحسين العلاقة التعاونية بين المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر وأصحاب المشروعات الصغيرة لزيادة فرص الحصول على التمويل.  
تقديم الدعم الفني للمنشآت الصغيرة.  
تغطية نسبة من خسائر التمويل الأصغر التي تلحق بالمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر.  
تشجيع الاستثمار في الأصول الثابتة ورأس المال العامل للمشروعات الصغيرة.  
تشجيع التعاون في درء المخاطر بين المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر وأصحاب المشروعات الصغيرة.  
تقديم الخدمات الاستشارية ودراسات الجدوى للمنشآت الصغيرة.

القيام بعمليات الترويج والتسويق  
الاستثمار في الأوراق المالية والاستثمارات المناسبة مع طبيعة عمل المؤسسة وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

#### الوسائل لتحقيق الأهداف:

توفير الوعاء التأميني للمشاركين من المصارف والمؤسسات المالية التي تعمل في قطاع التمويل الأصغر للتأمين ضد المخاطر التي لديها علاقة بقطاع التمويل الأصغر.

إعداد وإدارة قاعدة بيانات استثمارية للمشروعات الصغيرة لتوفير البيانات حول السوق المستهدف وتوفير بيئة جيدة للاستعلام الائتماني الإحصائي.

العمل كبيت خبرة استشاري في مجال التمويل الأصغر. بالتعاون مع مشتركها لتسويق خدمات المشتركين للمساعدة في استهداف عملاء التمويل الأصغر المناسبين.

العمل على إعداد برامج تنمية بالاشتراك مع الحاديات وجمعيات المستفيدين والمشاركين والجهات ذات الصلة وبث الوعي وترقية قدرات عملاء التمويل الأصغر تقليلاً للمخاطر والتكلفة العالية.

مساعدة المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر الأخرى في بناء القدرات والتخصص في التعامل مع عملاء التمويل الأصغر.

العمل علي مساعدة المستفيدين عبر جمعيات المنتجين واخاداتهم وتنظيماتهم لإيجاد آليات مناسبة لتسويق منتجاتهم وفق السلسلة القيمة المناسبة مع كل شريحة.

استثمار موارد الوعاء التأميني لضمان استدامة خدمات الوعاء لمقابلة أي ارتفاع في نسبة التعثر وتحقيق استدامة أهداف المؤسسة.

وأي أعمال أخرى تكون ضرورية للمساهمة في تحقيق أهداف التأمين والتمويل الأصغر.

خلفية عن تطور ومفاهيم درء المخاطر في التمويل الأصغر:

#### أولاً: الضمانات التقليدية المطبقة:

الضمانات التقليدية التي تطلبها المصارف التجارية والمتخصصة، والتي تقدم التمويل للشرائح الضعيفة، تتمثل في الآتي:

الرهن العقاري

الضمان الشخصي

رهن الأصول والمنتجات الزراعية

ووفقاً لمنشور بنك السودان الخاص بأسس وضوابط منح التمويل المصرفي وإدارته، الصادر بتاريخ 6 أبريل 2006 أي قبل إعلان رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان، فقد جاءت الضمانات في حزمة ضوابط منح التمويل للشرائح الضعيفة على النحو التالي:

1- شريحة صغار المنتجين ( صغار المزارعين أصحاب المساحات الصغيرة والرعاة والصناعات الصغيرة وما في حكمها من القطاعات الأخرى)

2- الأسر المنتجة

3- المهنيين

4- ذوى الدخل المحدود (من معاشين وموظفين وعمال)

5- الحرفيين

الضوابط والشروط الخاصة بتمويل الشرائح أعلاه:

أ - ضوابط وشروط عامة:

تحديد اسم العميل ، مكان العمل وعنوانه بصورة واضحة

ب - ضوابط وشروط خاصة:

بالنسبة للمهنيين يجب التأكد من نشاط العميل وذلك بطلب شهادة المهنة ورخصة العمل مؤيدة من

#### التنظيم المهني

بالنسبة لصغار المنتجين والأسر المنتجة وذوى الدخل المحدود والحرفيين يتم فتح حساب جار خاص للعميل وفقاً لما ورد في منشور بنك السودان رقم 2000/12 بتاريخ 2000/11/22م في

حالة عدم توفر المستندات المطلوبة

تتم دراسة شاملة للمشروع قبل الدخول في عملية التمويل لمجموعة من الفئات الواردة أعلاه وذلك بعد تقديم الإطار القانوني للمجموعة

بالنسبة للضمانات يجب استلام شيك من العميل يعزز بشيك آخر من ضامن كفاء

فيما يتعلق بذوى الدخل المحدود بجانب الضوابط الواردة أعلاه على البنك المطالبة بتقديم شهادة من المخدم أو الصندوق القومي للمعاشات أو صندوق الضمان الاجتماعي تفيد بإمكانية الخصم من استحقاقه الشهري في حدود الأقساط المتفق عليها إذا لم تغط من عائدات العملية الممولة والمصادر الأخرى.

#### ثانياً: الضمانات المصاحبة غير التقليدية:

ارجع المختصون في التمويل الأصغر إلى أن أحد المعوقات الرئيسية للإنتاج هو العجز المستمر في الوصول إلى التمويل. حيث أن الوصول المحدود للخدمات المالية بواسطة أصحاب الأعمال الصغيرة من الزراع وغير الزراع يرجع - مع أسباب أخرى - غياب إطار قانوني لسياسات ونظم الضمانات المصاحبة المناسبة للتمويل الأصغر (رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان).

وأوضحت الدراسات المختلفة في هذا المجال بان هناك حاجة لمرونة أكثر عند تحديد نوع الضمان المصاحب الذي يشكل التأمين المناسب للتمويل الأصغر وذلك عند النظر للضمانات المصاحبة غير التقليدية والتي تتمثل في الآتي:

ضمان العميل بواسطة المنظمات القاعدية ومجموعات التضامن

الادخار

الرهن الحيازي للممتلكات القيمة

ضمان المنقولات

#### ثالثاً: التأمين الأصغر:

وجرى التعريف العالي بأن التأمين الأصغر "هو حماية الأشخاص ذوى الدخل المنخفضة ضد أخطار محددة



مقابل دفع أقساط متناسبة مع احتمالات وتكاليف المخاطر المتوقعة". كيف التأمين الأصغر من الناحية الشرعية على أنه نوع من التكافل بين المؤسسات المانحة للتمويل الأصغر والجهات الأخرى الداعمة للتمويل الأصغر. المنتجات/الخدمات المتاحة للتأمين الأصغر: خيارات المنتجات:

تغطية كل المخاطر التي يحتاج إلى تغطيتها الجهات ذات الصلة بالتمويل الأصغر مثل المصارف والممولين أنفسهم. التأمين الأصغر يؤدي إلى حفز عملاء التمويل الأصغر بدفع مدخراتهم في النشاط المالي الرسمي. 2 - الخيارات المؤسسية:

التأمين الذاتي

التأمين بالوكالة

خلق سمسرة للتأمين

شركات التأمين

#### رابعاً : التأمين الاسلامي:

كان السودان رائداً للتأمين الإسلامي الذي يقوم على التكافل بين مجموعة من المشتركين الذين يتعرضون لمخاطر متشابهة وأُسست على هذا المبدأ أول شركة تأمين إسلامية هي: شركة التأمين الإسلامية (بنك فيصل الإسلامي). والتأمين الأصغر الإسلامي يعتبر اليوم حلقة جديدة للإسهام في تطور التأمين الإسلامي.

الحل المقترح: انشاء مؤسسة التأمين التكافلي للتمويل الأصغر: بناء على ما تقدم تفتتح الدراسة إنشاء مؤسسة التأمين التكافلي للتمويل الأصغر. المالكون المقترحون للمؤسسة:

وزارة المالية

بنك السودان المركزي

وزارة الرعاية الاجتماعية مثلاً في ديوان الزكاة.

الولايات

وتقوم على أساس شركة مساهمة عامة بقانون الشركات.

إنشاء صناديق (أوعية) مالية علي أساس التأمين التعاوني . حيث تشترك فيه عدد من الجهات كل حسب نوع الخطر الذي يواجهونه أو حسب رغبتهم في تحقيق أهداف لها علاقة بدرء المخاطر مثل:

المصارف التي تقدم التمويل الأصغر.

عملاء التمويل الأصغر وجمعياتهم واتحاداتهم.

المالكون.

منظمات المجتمع المدني

المانحون

ويدفع هؤلاء أقساطاً علي أساس التبرع . ويتم تعويض المصارف التي تتعرض لمخاطر من قبل الممولين أو تعويض المتضررين من العملاء من المخاطر التي تواجههم.

ولا بد من أن يلزم ذلك عمل منظم في تعميق معاني الإيمان المرتبطة بالصدق والوفاء وإرساء الثقة بين الأطراف المختلفة بالإضافة إلى برامج لرفع القدرات والتوعية.

تعريفات للجهات الرئيسية في نظام التأمين التعاوني المقترح

يتألف نظام التأمين التعاوني ضد مخاطر السداد من مجموعة من الأطراف هم:

أ) المستأمنون: مجموعة متكافلة. وتهدف إلي التعاون فيما بينها لإزالة أو التخفيف من الآثار المالية المترتبة عن الضرر المؤمن ضده. ويدفع كل منهم قسطاً متبرعاً به ليساهم في رفع أو تخفيف الضرر الذي يصيب احد أفراد المجموعة بما فيهم شخصيه. والصفات المميزة للمستأمنين أنهم:

متعاونون:

يتبرعون بما يدفعون من أقساط:

يواجهون أخطاراً متشابهة يرغبون اجتنابها.

ب) الوعاء التأميني

هو وعاء مالي منفصل عن المستأمنين له شخصية مستقلة عن المستأمنين ويتألف من مجموعة الأقساط التي يتبرع بها المستأمنون من ملكيتهم إلي ملكية الوعاء المالي.

ج) المدير (مؤسسة التأمين التكافلي للتمويل الأصغر)

هيئة متخصصة في صناعة التأمين تعمل علي إدارة الوعاء التأميني ومن أعبائها :

حساب القسط التأميني

تحصيل الأقساط وتعويض المتضررين من المستأمنين إعادة التأمين عند شركات إعادة التأمين الإسلامية ولا يجوز لها إعادة التأمين عند شركات التأمين التجارية وعليه فيمكن للمؤسسة إعادة التأمين عند شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين أو أي شركات اسلامية أخرى ذات ملاءة مالية فاعلة بشرط الا تعيده هذه



الشركات في شركة تجارية.

استثمار العائد من الأموال وتتقاضى هذه الهيئة أجراً على هذه الأعمال

#### د) الخطر المؤمن ضده

يتمثل الخطر في حالتنا المعروضة المخاطر التي تواجه السداد سوى كانت هذه المخاطر تجارية أم طبيعية.

#### خامساً: مؤسسة التأمين التكافلي

بناءً على مفهوم التأمين التعاوني التكافلي نقتراح إنشاء مؤسسة التأمين التكافلي. تساهم في هذه المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر والجهات الحكومية والمناحة بدفع أقساط على أساس التبرع. تتكفل المؤسسة بتعويض المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر التي تواجه مخاطر عدم استرداد التمويل والتي تنتج عن عجز المستفيد عن السداد لأي سبب من الأسباب. ولا تعمل المؤسسة على تحقيق الأرباح وعليه تدبر المؤسسة التأمين الأصغر بالتكلفة الحقيقية دون أن تحقق ربحاً من التأمين ولكن يجوز لها أن تتولى استثمار فوائض الأقساط وأن تشارك بصفتها مضارباً بالنسبة التي يتم الاتفاق عليها مع المشتركين.

#### إنشاء المؤسسة:

تنشأ المؤسسة وفقاً لقانون الشركات بموجب قانون الشركات لسنة 1925 كشخصية اعتبارية برأسمال قدره.....جنيه سوداني المدفوع منه حوالي.....جنيه سوداني.

#### الخدمات التي تقدمها المؤسسة:

خدمات تأمين محافظ التمويل الأصغر ضد مخاطر السداد.

خدمات الترويج والتسويق لمنتجات المشتركين. الاستثمار المالي لموارد المؤسسة لتحقيق الملاءة اللازمة لدفع المخاطر.

#### 1/ خدمات تأمين التمويل الأصغر

تقدم المؤسسة وثائق تأمينية للمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر يتم بموجبها وضع المعايير والإجراءات الخاصة بتغطية نسبة 80% من محافظ التمويل الأصغر. حيث تغطي وثيقة التأمين بصورة تلقائية

العمليات الفردية التي استوفت متطلبات معايير محفظة التمويل الأصغر المعنية. أي أن المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر هي المسؤولة عن تقييم مخاطر كل عملية بمفردها ومن ثم اتخاذ القرار بالتأمين ضد مخاطر العملاء المؤهلين لذلك وفقاً للشروط المتفق عليها مع المؤسسة. حيث يجب حصيل النسبة التي يتحملها العملاء المؤمن عليهم من قسط التأمين بواسطة المصارف.

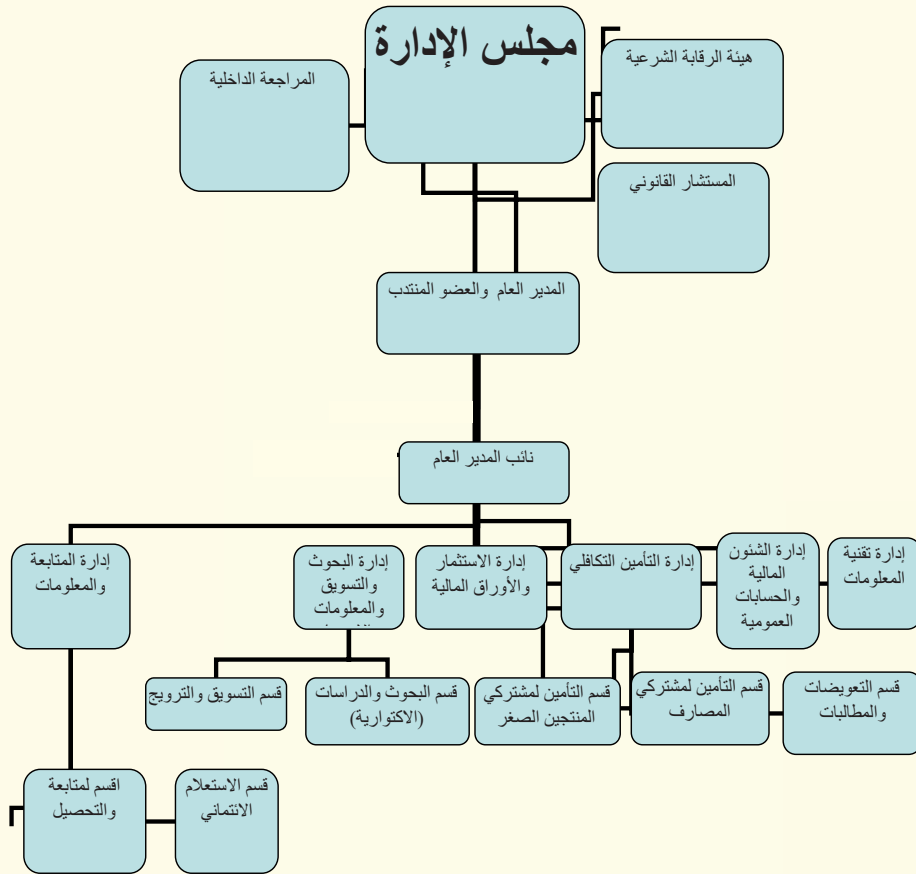
تقوم المؤسسة بتقييم مخاطر المحفظة ككل وإصدار وثيقة تأمين شاملة تغطي كل الأخطار المادية المتعلقة بالسلع الرأسمالية المعمرة والمخاطر التجارية المتعلقة بالسلع الاستهلاكية ومدخلات الإنتاج والإنتاج الزراعي (بشقيه النباتي والحيواني). وهذا يتطلب من المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر أن تقدم للصندوق محافظ ذات تركيبة متجانسة بدرجة معقولة تمكن من تحديد الخسائر المتوقعة بصورة دقيقة بالإضافة إلى التجانس بين العملاء وفترات التمويل وذلك باستخدام أوعية للمخاطر ذات الطبيعة المتشابهة.

#### 2/ خدمات التسويق والترويج وبناء القدرات وبث الوعي وسط الفئات المستهدفة:

يعتبر التسويق والترويج من أهم الأنشطة المساعدة على تحقيق أهداف المؤسسة وذلك من خلال الالتقاء بالمسؤولين عن التمويل الأصغر في الجهات الحكومية والمناحة والمصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين. والعمل على تطوير القوانين واللوائح والإجراءات لتهيئة البيئة المناسبة لنجاح المشروعات الصغيرة بالإضافة إلى توحيد نظم التأمين المطبقة وتطوير منتجات جديدة تتوافق مع طبيعة المنتجات والمشروعات الصغيرة. والقيام بأنشطة الترويج الفعالة لمنتجات المؤسسة من خلال أجهزة الإعلام المختلفة ورفع الوعي لدى المستفيدين بأهمية التأمين والمسؤولية الأخلاقية. كما يجب أن تساهم هذه المؤسسة في رفع قدرات عملاء التمويل الأصغر وذلك لأن نجاح واستدامة ونمو هذه المشاريع تعتبر هي خط الدفاع الأول للسداد ومن ثم التأمين والضمانات الأخرى.

#### 3/ الاستثمار المالي

لمقابلة أي ارتفاع في نسبة التعثر و مراعاة ضرورة تحقيق الاستفادة المالية والتشغيلية للمؤسسة ، تقوم المؤسسة باستثمار فوائض أموالها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ولأسس والضوابط الفنية والقانونية التي خددها الهيئة



التأمين التكافلية بالسودان لسوق لديه قدر عالي جدا من الطلب حيث أن صغار المنتجين الذين لديهم مشروعات قائمة تم تقديرهم في السودان من قبل بنك التنمية الإسلامي جده بحوالي 3.5 مليون بالإضافة إلى صغار المزارعين والرعاة والذي يمثلون 67% من القوى العاملة بالسودان وهذا يتطلب إمكانات هائلة ختم تعاون الجميع بطريقة تقسم السوق إلى شرائح تقوم المؤسسة بالوصول للعملاء الذين لا تتمكن شركات التأمين القائمة الوصول إليهم وفي نفس الوقت تتم إعادة التأمين عند شركات إعادة التأمين الإسلامية، ولا يجوز إعادته عند شركات إعادة تأمين تجارية لتقليل المخاطر ما أمكن عند المؤسسة. الأمر الأخير هنالك ما هو متاح للمؤسسة من دعم من أجهزة الدولة والمؤسسات الخيرية والمناحة ما لا يتوافر عند شركات التأمين مما يعظم من مقاصد المؤسسة بتقليل حدة الفقر.

العامه للرقابة على التأمين. وفي هذه المرحلة ستركز المؤسسة على الاستثمار في الأوراق المالية وفقاً للضوابط التالية:

- اختيار الأوراق المالية عالية السيولة وقليلة المخاطر
- تنويع الأوراق المالية بهدف تقليل المخاطر

#### خاتمة:

يقودنا العرض السابق الذي يؤكد وجود أدوات للتقليل من مخاطر التمويل الأصغر وأهمية اتخاذ الخيار المناسب لتحقيق أهداف تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان. لكن بعد عرض هذه الخيارات على الهيئة العليا للرقابة الشرعية على الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، فقد أكدت على عدم جواز المتاجرة في الضمانات وقررت خيار التأمين على مخاطر التمويل الأصغر التي تواجه المصارف والمؤسسات المالية بقيام مؤسسة للتأمين التكافلي متخصصة في التعامل مع محدود الدخل وذلك بالتعاون والتنسيق مع شركات

تلخيص: مجدي الامين نورين  
إدارة البحوث والإحصاء

## ندوة بعنوان الإجارة المنتهية بالتمليك والآثار المترتبة عليها

من ضمن صيغ التمويل الإسلامي المعروفة. كما ذكر بأنها البديل الذي قدمته هيئات الرقابة الشرعية لبيع الإجارة وتحدث عن أهمية هذا العقد في توفير دور السكن والنقل والترحيل والآلات والمعدات.

وأوضح مقدم الندوة أن عقد الإجارة المنتهية بالتمليك هو شرعاً عقد إجارة وان كان محل الإجارة سيؤول إلى المستأجر في نهاية المدة ولذلك لابد من تطبيق أحكام على هذا العقد إلى أن يتم نقل ملكية العين إلى المستأجر. و أبان أن المصارف تستخدم نوعين من هذا الأسلوب، هما الإجارة التشغيلية والإجارة التمليلية (الإجارة المنتهية بالتمليك). والاختلاف الرئيسي بين الأسلوبين هو أن الأعيان المؤجرة تعود إلى حيازة المصرف المؤجر في الإجارة التشغيلية، فيقوم البنك بعد انتهاء العقد بالبحث عن

أقامت أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية منتدى مصرفي عن الإجارة المنتهية بالتمليك والآثار المترتبة عليها بتاريخ 2008/4/29. قدم الندوة د. سراج الدين عثمان مصطفى، مساعد الأمين العام لاتحاد المصارف السودانية حيث تحدث عن مفهوم عقد الإجارة.

ذكر المتحدث أن الإجارة المنتهية بالتمليك تعتبر من ضمن صيغ التمويل الإسلامي التي أدخلت كصيغة تمويلية بالمصارف الإسلامية في بداية التسعينيات من القرن الماضي وذلك بعد إجراء أبحاث ودراسات فنية وشرعية داخل المصارف وخارجها ثم تزايد الاهتمام بهذه الصيغة في الآونة الأخيرة. وقد كان لمجموعة دار المال الإسلامي ومجموعة دلة البركة السبق في إعداد عقد جديد مرتب ومحكم تحت أسم (الإجارة والاقتناء). وأصبحت معتمدة



مستخدم جديد يرغب في إيجار العين المعنية.

أما في الإجارة التمليلية، فإن المصرف المؤجر لا يشتري الأعيان التي سيؤجرها إلا بعد التأكد من وجود الجهة الراغبة في تأجير العين وتملكها عند نهاية فترة الإجارة. وبذلك فإن الأعيان المؤجرة هنا لا تبقى في ملكية المؤجر بعد نهاية العقد كما هو الحال في الإجارة التشغيلية، وإنما تنتقل إلى ملكية المستأجر.

كذلك تطرق مقدم الندوة إلى مزايا عقد الإجارة باعتباره استجابة للمناداة باستحداث آليات جديدة، ويعتبر أداة لتخفيف الضغط على استخدام صيغة المراجعة حيث تعتبر صيغة بديلة أو مساندة. وهو كذلك يعتبر عقد مرناً يسهل التعامل به، كما إنه يتيح للطرفين تعديل قيمة القسط الإيجاري بالزيادة أو النقصان عند انتهاء فترة العقد المبرم والدخول في فترة جديدة إضافية. أيضاً يتيح للمستأجر امتلاك الأصل المؤجر عن طريق التزامه بدفع أقساط الإجارة حيث يظل منتفعاً باستعمال العين ومطمئناً لامتلاكها بسداد آخر قسط. كما أن المصرف يحتفظ بملكية العين المتعاقد عليها ولا يتنازل عن ملكيته (بالهبة أو بالبيع - بسعر رمزي أو حقيقي) إلا بعد سداد المستأجر جميع الأقساط المتفق عليها، وذلك لأن العلاقة تعاقد بين المالك والمستأجر وليس علاقة مدين بدائن كما هو الحال في عقد بيع المراجعة للأمر بالشراء.

عقب على المحاضرة د. بدر الدين قرشي مدير عام شركة السودان للخدمات المالية، حيث أشار إلى أن الوعد بتكرار الأصل عند انتهاء العقد غير ملزم للمتاجر في الإجارة المنتهية بالتمليك وقد يترتب على ذلك انخفاض سعر الأصل عن ما هو متوقع عند نهاية أجل العقد. كما أشار إلى أن الإجارة المنتهية بالتمليك شبيهة بالتمويل الإيجاري Finance Lease ولكن أوجه الاختلاف تتمثل في أن المخاطر وأتعاب الأصول المؤجرة يتحملها المؤجر في حالة الإجارة المنتهية بالتمليك ويشمل ذلك التأمين والصيانة ومصروفات غير تشغيلية، ويتم تسجيل الأصل والالتزام في دفاتر المؤجر. كما نوه إلى عدم الربط بين عقد البيع

وعقد الإجارة جنباً لاشتراط عقد في عقد.

وكذلك عقب على الورقة د. مكايي مضوي مساعد مدير عام بنك التضامن مشيراً إلى أن الورقة جاءت كاستجابة لسياسات بنك السودان المركزي لاستحداث أدوات إسلامية جديدة تمثل خيار استثماري لمقابلة احتياجات العملاء من التمويل متوسط وطويل الأجل. كما تمثل وسيلة للمصارف في التنوع في الصيغ لتجنب مخاطر الاعتماد على صيغة واحدة. كذلك نبه بدوره إلى وجود شبهة في ما يختص بالسعر الرمزي ووجود عقدين أو عقد وشرط.

كذلك عقب على الورقة السيد/ كمال محجوب ممثل اتحاد أصحاب العمل مطالباً بتحديد مثال واضح لهذه الصيغة في إيجار العقارات. كما أشار أن هذه الصيغة في النهاية تعتبر مرابحة، كما تساءل عن الضمان، وكيف يدفع الإيجار بسعر أعلى ويشتري في نهاية الإيجار بسعر السوق.

وعلق على الورقة السيد/ النور عبد السلام مساعد محافظ بنك السودان المركزي لقطاع الصيرفة والعملة حيث أشار إلى أن تطوير الصيغ التمويلية لا يعتمد على المصرف لوحده ولكن يعتمد أيضاً على العميل وعلى بنك السودان. كما أشار إلى أن المطلوب تطوير الصيغ نفسها والتي تناسب وضع السودان. وكذلك محاولة استحداث صيغة للتمويل النقدي.

وأيضاً علق د. عبد المنعم القوصي نائب محافظ بنك السودان المركزي الأسبق ومدير عام بنك الجزيرة حيث حفظ على العقد وذكر أن الجمع الفقهي أجاز عقد الإجارة المنتهية بالتمليك بشرط أن لا تكون الإجارة سائداً للبيع. وذكر أيضاً أن الهيئة العليا للرقابة الشرعية بالسودان إجازة التعامل بهذه الصيغة بشرط أن يكون هناك عقدين منفصلين عقد إجارة وعقد بيع في نهاية الإجارة.

وفي الختام تحدث عدد من الحضور مثنين الجهد الذي بذل في إعداد الورقة شاكرين الجهة التي نظمت المنتدى.

تلخيص: معاوية يوسف محمد  
إدارة السياسات

## ورشة بعنوان المبادرات المختلفة لتطوير قطاع التأمين الأصغر بالسودان

التكافلي. حيث أوضح أن شركة شيكان لديها نماذج للتأمين الإسلامي (أن القسط يسمى قسط مقدم يؤخذ منه بقدر الحاجة وما تبقى يتم إرجاعه لحملة الأسهم). كما أشار إلى أن شركات التأمين لديها دور يقارب للزكاة وأفاد أن الفرنسيين والألمان ذكروا أن تجربة شركة شيكان تقاس بالتجارب الأوروبية وليست الأفريقية. وان التجارب كلها دلت على أن كل الدول بما فيها الدول العظمى تدعم المزارعين مثل الهند. والولايات المتحدة الأمريكية. وفي السودان أجازت الهيئة العليا للرقابة الشرعية وثيقة شيكان للتمويل الأصغر. وأختتم كلمته بضرورة الالتزام بنشر الوعي التأميني (وثيقة الحوادث الشخصية) والتنسيق التام بين المؤسسات (ديوان الزكاة والمصارف وشركات التأمين) لتفعيل الجانب التكافلي.

كذلك تحدث في الورشة السيد/ عثمان حمد محمد خير مساعد المحافظ لقطاع المؤسسات والنظم عن جدوى مشروع التمويل الأصغر. وعن مفاهيم التعامل في

نظمت الأمانة العامة لديوان الزكاة ودائرة مكافحة الفقر إحدى دوائر المجلس الأعلى للنهضة الزراعية بالتعاون مع وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي في الثاني والعشرين من مايو 2008 ورشة عمل بعنوان: "المبادرات المختلفة لتطوير قطاع التمويل الأصغر بالسودان" تحت رعاية وزير الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل. حيث شارك فيها عدد من العاملين بالجهاز المصرفي والمنظمات والمهتمين بقطاع التمويل الأصغر. وترأسها البروفيسور/ عبدالقادر أحمد الشيخ الفادني الأمين العام لديوان الزكاة. قدمت في الورشة عدد من الأوراق العلمية والكلمات. حيث تحدث السيد/ عثمان الهادي مدير شركة شيكان مشيداً بنظرة الحكومة وبنك السودان المركزي في تقديم النماذج الإسلامية منوهاً إلى أن مهد التأمين الأول هو السودان حسب رأى أستاذ فرنسي. وذلك من خلال التكافل في دفن الموتى.

وأشار إلى أن شركات التأمين قادرة على القيام بالعمل

الإسلام (تقسيم الأموال بين الناس بالعدل). وكذلك عن أهمية التمويل الأصغر. وأشار إلى أنه تم منح بروفيسور محمد يونس (بنغلاديش) جائزة نوبل لجهوده في التمويل الأصغر. كما تحدث عن مبادرات بنك السودان المركزي بخصوص تفعيل التمويل الأصغر بإنشاء وحدة ببنك السودان المركزي تتبع مباشرة للسيد المحافظ ومساعديه وذلك لضمان فاعليتها. وقد تم إصدار لائحة ومنشورات بغرض تنظيم التمويل الأصغر. وقد ضمن التمويل الأصغر في السياسة التمويلية، حيث طلب من المصارف بتوجيه 12% من التمويل للتمويل الأصغر. كما أشار إلى أن هنالك تخفيض لتكلفة التمويل الأصغر متمثل في حمل وزارة المالية 50% للشخص الذي يلتزم بالسداد وكذلك تم مد فترة السداد لتكون متوسطة الأجل وترتبط ببداية إنتاج المشروع.

ولتمكين صغار المنتجين تمت مراجعة الضمانات واقترحت ضمانات المجموعة (شيخ القرية مثلاً)، وضمانات الممتلكات القيمة (الثلاجة)، مبيناً أن الضمان الحقيقي هو جدوى المشروع وأنه لابد من تغيير النظرة الضيقة للضمان. ولتوصيل خدمة التمويل الأصغر للمستهدفين طلب من المصارف إنشاء البنوك المتنقلة (Mobile Banks).

وفيما يتعلق بالسداد أشار إلى أن نسبة السداد في قطاع التمويل الأصغر قد فاقت الـ 98%. كما أشاد بتجربة شركة شيكان في استخراج وثيقة للتأمين الأصغر. إضافة لذلك فأن بنك السودان المركزي بصدد إنشاء مؤسسة التأمين التكافلي للتمويل الأصغر.

وقد علق السيد/ عثمان الهادي مدير شيكان على إقتراح بنك السودان المركزي بإنشاء مؤسسة لتأمين التمويل الأصغر بأن يصرف النظر عن هذه المؤسسة. وذلك بسبب أن لشركة شيكان معرفة ودراية وتجربة في هذا الشأن. ثم تولى إدارة الجلسة الدكتور التيجاني عبد القادر خلفاً لبروفيسور الفادني. حيث تحدث دكتور التيجاني عن أن هنالك عرض لثلاث أوراق. حيث قدم الأستاذ/ حسن إبراهيم الحسن ورقة تجربة التأمين الزراعي والحيواني. حيث استهل العرض بالإجابة على بعض الأسئلة المتعلقة بالتأمين الزراعي وهي:

لماذا تأخر إدخال التأمين الزراعي في السودان؟

ما هي الخدمات التي يقدمها؟ وكيف؟  
ما هي أهمية التأمين للمنتجين؟ لبيوت التمويل؟ للاقتصاد القومي؟

ثم بعد ذلك تحدث عن صعوبة تطبيق التأمين الزراعي في الدول النامية. حيث أوضح أن الإجابة تكمن في الآتي:  
- عجز الدولة عن الدعم (المشاكل الاقتصادية المختلفة).  
- تعدد المحاصيل (قطن، سمسم، قمح، بستانى...الخ).  
- اختلاف نظم الري (فيضي، انسيابي، طلمبات، محوري).  
- موقع التقانات المختلفة والمستخدم في الإنتاج (تقليدي، آلي، بيوت محمية، مزارع مفتوحة ومقفلة، زراعات مائية).

- قطاعات إنتاج مختلفة (حقلي، بستانى، غابات، دواجن...الخ).  
- انعدام أو قلة الإحصاءات المتعلقة بالمخاطر.  
- قلة الخبرات الفنية (مقيمي الخسائر الزراعية).  
ومن ثم أشار إلى الدول التي سبقت السودان في التأمين وهي:

أمريكا 1938، اليابان 1939، الهند 1948، الفلبين 1981، إيران 1983، السودان 2002م واستعرض أنواع المخاطر والتي تشمل:

- المخاطر الطبيعية (الجفاف، عدم نزول المطر، الآفات...الخ).  
- المشاكل المؤسسية (نوعية الإدارة، البحوث، نقل التقنية...الخ).  
- المشاكل الاقتصادية (التضخم، سعر الصرف، الحماية...الخ).

- المشاكل الاجتماعية (الانسجام، الفوارق الاجتماعية الحروب الأهلية، الوعي العام).

كما تحدث عن أسس التغطية وهل هي اختيارية أم إجبارية، جماعية أم فردية، مباشرة أم عبر وكلاء. كذلك تحدث عن خطوات التأمين والمتمثلة في طلب التأمين وتكلفة الإنتاج أو الإنتاجية المتوقعة والمسح بغرض الإصدار (قبول أو رفض الطلب) حيث يتم التأكد من: المساحات، معاينة التحضيرات والمدخلات والاستعداد، التأكد من الإشراف

وقبل أن يختتم حديثه استعرض تجربة السودان (مرحلة التنفيذ) المحاصيل بالأرقام



وكمثال لذلك:

البيان	البداية 2002	الآن 2007-2008
المساحة	22000 فدان	1241000 فدان
المحاصيل	قطن (مروى)	قطن، ذرة، سمسم، ذرة شامي، زهرة الشمس، دخن، قطن مطري، قمح، خضروات.

وكذلك حدث عن تجربة شركة شيكان (الثروة الحيوانية):

البيان	البداية 1992	2007
الاكتتاب	39307 جنيه	781685 جنيه
التعويضات	10165 جنيه	242548 جنيه
الحيوانات المؤمنة	الأبقار	الأبقار، الضأن، الماعز، الخيول، الدواجن، الكلاب الشرطية

المصدر: ورقة المهندس زراعي، حسن إبراهيم الحسن (التأمين الزراعي في السودان).

واختتم استعراضه بالإجابة على سؤاله عن لماذا التركيز على التأمين الزراعي؟

حيث أفاد أن أهميته للمزارع تتمثل في الآتي:

- تعويض المنتجين عن الخسائر بسبب المخاطر الطبيعية.
- ضمان لدى المصارف وجهات التمويل.
- يشجع على تجويد الإنتاج وضبط الحزم التقنية.
- يشجع على نقل التقانات.
- يحافظ على كرامة المنتج.
- المساعدة على حل مشاكل الإعسار.

أما أهميته للاقتصاد فتتمثل في الآتي:

- استقرار المجتمع الزراعي وتقليل الهجرة من الريف إلى المدن.

- الاستثمار في الريف ومناطق الهامش.
- توفير محافظ ادخار قومية.
- شبكة أمان لدى وقوع الكوارث.
- يقلل الاعتمادات الحكومية المرصودة لدرء الكوارث.
- فرصة شراكه حقيقية بين المنتجين والقطاع الخاص.

قدم الأستاذ/ عمر الفاروق ورقة بعنوان التأمين يعتبر

سياسة (آلية) لتحويل الخطر (Risk Transfer Mechanism)، حيث يحول الخطر من منطقة غير معلومة التكلفة إلى منطقة معلومة التكلفة وهي قسط التأمين وذكر أن هنالك طريقتين لتصنيف الخطر:

جميع الأخطار (خسارة الفرد تتحملها الجماعة).  
آليات التجميع والمتمثلة في قانون العدد الكبير والقسط العادل.

وأما مخاطر المشروعات الصغيرة فقد تم تقسيمها إلى:

أ/ أخطار معنوية وهذه مرتبطة بسلوك الإنسان من أمانة وصدق.

ب/ أخطار مادية وهذه مرتبطة بعوامل خارجية (حريق، سرقة).

ج/ الأخطار المتوقعة (تبدل مال المشروع، سوء الإدارة، كساد الأسواق).

وأختتم حديثه عن وسائل السيطرة على الأخطار (التأمين، الضمانات، محفظة مالية).

كذلك تحدث الأستاذة/سلمى فيصل عن تأمين التمويل الأصغر، حيث أوضحت رؤية شركة شيكان في إنشاء صندوق تأمين تعاوني إنطلاقاً من أهدافه النبيلة المتمثلة في محاربة الفقر ومساعدة الشرائح الضعيفة على النهوض اقتصادياً. وذلك عندما تبين للشركة تردد المصارف في تقديم التمويل لهذه الشرائح. كما تطرقت لأهداف الصندوق والمشاركين فيه والعلاقة بين شركة شيكان وصندوق تأمين عمليات التمويل الأصغر موضحة أنه عبارة عن تبرع المصارف بنسبة محددة من مبالغ التمويل، حيث يستخدم هذه التبرعات والعائد من استثمارها في تعويض أي مصرف مشارك عن الخسائر التي يتكبدها بسبب إعسار أو ماطلة أي من المستفيدين من التمويل الأصغر في سداد التزاماته تجاه المصرف. كما أن الفائض يعاد توزيعه على المصارف المشاركة في الصندوق كل حسب نسبة مشاركته، ثم تحدثت عن السمات الرئيسية لبوليصة تأمين عمليات التمويل الأصغر والخسائر المغطاة والاستثناءات، واختتمت

حديثها عن مزايا خدمة تأمين التمويل الأصغر والتي تتمثل في:

- \* يتميز بالبساطة وسهولة إجراءاته.
- \* تساعد في تنفيذ مشروع محاربة الفقر وزيادة الإنتاج.
- \* يعتبر ضمان حقيقي ومأمون للمصارف المشاركة.
- \* يتماشى مع سياسات البنك المركزي والدولة.
- \* تنتفع المصارف المشاركة من بعض العوائد المادية التي تأتي من توزيع فائض التأمين.
- \* يساعد المصارف في تقديم تمويل المشاريع، حيث يعتمد السداد على الحسابات المدينة للمشروع.
- \* يساعد المصارف في اعتماد صيغ التمويل الأخرى بدلاً من الاعتماد بصورة أساسية على صيغة المربحة.
- \* يمكن للمصارف المشاركة من احتساب تكلفة التأمين ضمن تكلفة التمويل.

كذلك استعرض الأستاذ/ ياسر أحمد جامع مقترح بنك السودان المركزي بإنشاء مؤسسة التأمين التكافلي للتمويل الأصغر، وأشار إلى أنها جاءت استناداً لنسبة الحاجة المزدوجة من طرفي المعاملة (المصارف وعملاء التمويل الأصغر) وعزى عدم حماس المصارف للتمويل الأصغر إلى عدم كفاية الضمانات وتخوف عملاء التمويل من المخاطر ودخولهم في إستثمارات صغيرة بدون حماية كافية و تطرق إلى رؤية المؤسسة، حيث أوضح بأنها عبارة عن المساهمة في زيادة النشاط الاقتصادي وزيادة إستيعاب وتشغيل صغار المنتجين ورفع مستوى دخولهم، أما رسالة المؤسسة فهي محاربة الفقر من خلال العمل في مجال التأمين التكافلي للحد من مخاطر عدم استرداد التمويل الأصغر، واستثمار فائض النشاط وفق أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يساهم في هذه المؤسسة بنك السودان المركزي، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل، ديوان الزكاة ومنظمات المجتمع المدني مثل الاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة.

وأخيراً خلصت الورشة إلى التوصيات التالية:

- (أ) يقدر المؤتمرون جهد الدولة في ترسيخ دعائم التمويل الأصغر ونظمه، ويؤكدون على ضرورة أن يتعزز هذا الدور بتعبئة جهود منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية

لتتحد الجهود الخيرية مع الجهود الرسمية لتوفير مناخ أنسب وأفضل ليحقق أهداف الدولة في ترسيخ دعائم النهضة الزراعية المرجاة.

(ب) أهمية التخطيط الإستراتيجي في إطار نظرة كلية تأخذ في الاعتبار كل المتغيرات حتى يؤدي التمويل الأصغر دوره المطلوب، كما أن هنالك ضرورة التنسيق بين الجهات المعنية مثل وزارة المالية وبنك السودان المركزي وشركات التأمين والجهات ذات الصلة في توفير الضمانات والتأمين الملائم لبرنامج النهضة الزراعية.

(ج) أهمية توسيع دائرة التأمين الزراعي والحيواني بالاستفادة من تجربة شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين بنشرها على شركات التأمين الأخرى، والعمل بها في مجال التمويل الأصغر الزراعي والحيواني.

(د) أهمية التأكيد على وثيقة التمويل الأصغر المقدمة من شركة شيكان في تهيئة المناخ المناسب لنجاح التمويل الأصغر وضرورة دعم المبادرات المتعلقة بتطوير التأمين التعاوني لتغطي كافة المجالات.

(هـ) ضرورة قيام مؤسسة جديدة تعمل على تنسيق الجهود في مجال تأمين التمويل الأصغر تسند إليها مهام تقديم الخدمات الأخرى غير المالية مثل القوانين والتشريعات لضمان حماية وتطوير التمويل الأصغر، بالإضافة لأهمية التدريب واعداد الدراسات وتقديم الاستشارات.

(و) أهمية الوقوف على تجارب الدول التي سبقت السودان في مجال ضمانات وتأمين التمويل الأصغر للاستفادة منها مثل الهند، بنغلاديش وماليزيا....الخ.

(ز) ضرورة الاهتمام بالبحوث والدراسات الاقتصادية والشرعية لتطوير التمويل الأصغر في المجال الزراعي، مع إعطاء أهمية خاصة للنشر والتوثيق لرفع زيادة الوعي التأميني لدى الناشطين اقتصادياً، مع ضرورة استنباط صيغ شرعية تمويلية جديدة على قدر من المرونة وتناسب مع التمويل الأصغر وخاصة في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني.

(ح) أهمية دور الدولة في رعاية برنامج التمويل الأصغر من خلال أهدافها الكلية لتخفيف حدة الفقر، وذلك بطرح سياسات كلية تشجع التمويل الأصغر.

## تجربة الصراف الآلي في المصارف السودانية

### مقدمة:

أدى تطور تقنية المعلومات إلى ظهور وسائل حديثة للدفع الإلكتروني من بينها ماكينات الصراف الآلي، الدفع علي الخط وإدارة الحسابات عن بعد، بطاقات الدفع والائتمان المالي، حيث يسود الآن مفهوم البطاقات الإلكترونية التي تمهد الطريق نحو انتهاء مفهوم النقد الورقي والمعدني وتفتح الباب أمام النقد الإلكتروني أو الرقمي إلى جانب ذلك تطور وسائل تداول الأوراق المالية وخدماتها، فظهرت فكرة التعاقد والتبادل الإلكتروني للأوراق المالية إلى جانب الاعتماد شبة الكلي في الأسواق المالية علي تقنيات الحوسبة والاتصال في إدارة التداول وإثبات علاقاته القانونية . ولعل أوسع مجالات التقنية في حقل العمل المصرفي في مفهوم وفكرة البنوك الإلكترونية (بنوك الويب وبنوك الإنترنت والبنوك الافتراضية) وهذه البنوك تجد

وجودها في البيئة الافتراضية لا في الواقع الملموس حيث تحقق تطوراً واسعاً في وسائل الإدارة وتقديم الخدمات المصرفية بل وفي وسائل الرقابة والتدريب.

### التجربة السودانية في مجال الصراف الآلي:

بدأت تجربة الصراف الآلي في السودان في أغسطس عام 1993م ببنك النيلين للتنمية الصناعية، بينما تم إدخال هذه الخدمة في بنك أم درمان الوطني في التعامل في مايو 2005م، وقد سبقت هذه الفترة فترة تجربة للعاملين بالبنك.

وهناك مجموعة من الصعوبات التي واجهت تجربة بنك النيلين للتنمية الصناعية في مجال الصراف الآلي من أهمها:

عملية استبدال العملة من الجنيه إلى الدينار، حيث أن الماكينات مبرمجة علي الجنيه القديم فقط. بطاقات الصراف الآلي لها صلاحية محددة مدتها عام



ولابد من تجديدها وهذا يتم في بلد المنشأ (فرنسا).  
ليس هناك ربط بين الصرافات الآلية وحسابات العملاء، حيث كان يتم نقل البيانات عبر وسيط يسمى دسكيت.

لا يقبل الصراف الآلي الأوراق النقدية القديمة بل يقبل الأوراق النقدية الجديدة فقط.

عدم وجود ثقافة مصرفية عند الجمهور في ذلك الوقت.

### المشاكل والمعوقات التي تواجه الصراف الآلي في الفترة الحالية:-

هنالك العديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه الصراف الآلي المتمثلة في الآتي:-

- 1- عدم الوعي الكافي من جمهور المتعاملين و من المعلوم أن السودان من الدول التي تتفشى فيها الأمية بصورة كبيرة سواء كانت أمية في مجال التعليم (القراءة والكتابة) أو في المجال التقني، حيث يعتبر الأخير من آثار العولمة، حيث كان لابد من إدخال هذه التقنية الحديثة، وذلك لمواكبة التغيرات العالمية.
- 2- التكلفة العالية للتشغيل فمن المعلوم أن تكاليف استجلاب مثل هذه التقنيات باهظة الثمن وهنالك أيضا تكاليف عالية في مرحلة التشغيل.
- 3- قلة التشريعات والنظم والقوانين المنظمة في مجال التقنية.

4- ضعف البنية التحتية، حيث أن أهم عوامل نجاح أي مشروع إستراتيجي مثل الصراف الآلي هو وجود بنية تحتية جيدة بمعنى استعمال الشبكات التي يربط الصرافات الآلية مع بعضها البعض، ثم بعد ذلك تربط مع المحول الخاص بالمصرف، حيث أن هذه الشبكات ضعيفة جدا وخاصة شبكة سوداتيل.

5- عدم وجود التدريب الكافي والتأهيل، فمن المعلوم أن استجلاب التقنيات يحتاج إلى تدريب وتأهيل للعاملين في قطاع الصراف الآلي، وذلك ليقوموا بمعرفة المشاكل التي تواجه الصراف الآلي وحلها.

6- ضعف رأس مال المصارف السودانية، حيث أن تقنية الصراف الآلي مكلفة جداً، فمثلا تكلفة تركيبه وتشغيله عالية جدا وبالتالي فإن استجلاب تقنيات دون المستوي المطلوب يعرقل مسيرة عمل البنك بمعنى استجلاب تقنية قديمة لا تواكب التقنيات العالمية تكون عقبة كبيرة.

ومن خلال المقارنة مابين التجربة القديمة والحديثة يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

أصبحت بطاقات الصراف الآلي تطبع بصورة اعتيادية داخل المصرف وبالتالي وفرت تكاليف طباعتها بالعملة الصعبة خارج السودان.

اصبح من السهل برمجة الصراف الآلي في مجال العملة (تحويل الدينار إلى جنيه).

بالنسبة لآلية الربط بين الصرافات الآلية فقد تم حل هذه المشكلة عن طريق الشبكات، فحاليا ترتبط الصرافات الآلية عن طرق الشبكات.

أصبحت هنالك ثقافة مصرفية إلى حد ما مقبولة نسبيا لحدثة التجربة.

يلاحظ أن مشكلة النقود الورقية القديمة ما زالت قائمة.

وخلاصة الموضوع فإن أي تجربة في بداياتها تصاحبها العديد من المشاكل والمعوقات وبالتالي يصعب الحكم عليها وتقييمها، لان هنالك عدة عوامل يجب أن تؤخذ في الحسبان، فرأي العملاء مهم جدا في ذلك الأمر لان الخدمات المصرفية لا يتم إنتاجها والتعمق فيها إلا إذا وجدت استحسانا أو قبولا من قبلهم وبالتالي فإن رضا العملاء يعتبر من أهم الركائز الأساسية التي يعتمد عليها المصرف في اتخاذ قراراته سواء كانت تلك القرارات طويلة أو قصيرة أو متوسطة الأجل، فتجربة بنك النيلين تعتبر تجربة فريدة في ذلك الوقت وقد لاقت استحسان عدد كبير من العملاء، وبالتالي تعتبر حجر الأساس الذي وضع لبناء التقنية المصرفية في السودان.

## \* التمويل بدون نقود

ذكر أن تفكير العديد من المستثمرين في المال النقدي السائل ولم يتطرق إلي أذهانهم أن إشكال المال عديدة ومتنوعة، ومن يمتلك قدرة الابتكار والاختراع فإنه يملك القدرة على إيجاد مصادر جديدة للأموال، وأشار إلي أنه لما كانت المنظومة المتكاملة لمصادر التمويل متعددة الجوانب مختلفة الأبعاد، فإنها تفرز مؤثراتها من خلال الضخ المتوازن والحقق المتزامن ليس للنقود بمعناها الدارج ولكن لما يمكن أن يمثل فيه وتبادل بها السلع والخدمات، ويتم هذا ليس بالنقود الورقية والمعدنية بمعناها الدارج، ولكن بما يمكن أن تمثله بقيمتها عن سلع وخدمات وأفكار، فالنقود وإن كان البعض يرى أنها تطلب لذاتها، إلا أنها في الواقع العملي تطلب لما تحدثه من أثر في التبادل بأبعاده الكلية والجزئية.

وذكر الكاتب في الجزء الثاني من الكتاب أن نجاح الشركات متعددة الجنسيات، يكمن في أنها تمتلك أدوات جديدة مبتكرة في «التمويل بدون نقود» ويكمن سر تخلف العديد من الشركات، في أنها لا تدرك حجم الفرص الكامنة والمتاحة في التمويل بدون نقود وفي أنها لم

أشار الكاتب في المقدمة إلى انه لا يقدم مرجعاً لإلغاء النقود أو لإنهاء عصر السيادة النقدية، بل أنه قدم رؤية جديدة لمنهج أصولي مرجعي سبق للبشرية أن عرفته ويقدم الجديد المبتكر ليضيف إلى أدوات التمويل التقليدية المستخدمة في النظم النقدية أدوات أخرى أكثر فاعلية وقدرة علي إحداث المبادلات التجارية في غياب النقود. وأن النقود أو المال رغم ضرورته ليس العنصر الوحيد اللازم لإقامة المشروعات، والتي قد ترتبط بصورة أو بأخرى بالقدرة علي التفعيل الاستثماري المتكامل لعناصر الإنتاج وعوامله الأخرى من خلال قبول الأطراف المشتركة في العملية التبادلية وارتضائهم لذلك «المقابل» المتاح والمعرض كل من خلال التواصل والاستمرار، سواء فيما تفرضه وحتاجه عملية إكمال الصفقات الآنية أو الامتداد إلي صفقات جديدة وأخيراً من خلال قاعدة التأثير والأثر المتبادل والمتداخل سواء علي المشروعات أو علي النشاط.

انتقد الكاتب أصحاب المشاريع الاستثمارية حيث

\* تأليف محسن أحمد الحضيرى، مجموعة النيل العربية - القاهرة 2001م.

حاول الاستفادة من هذه الأدوات التمويلية الجديدة، بل أن بعضها لم يعرف كيفية استخدامها.

ومن أهم الأدوات التمويلية التي ذكرها الكاتب مشروعات البنية الأساسية «التحتية» الممولة ذاتياً من القطاع الخاص حيث ذكر أنها تمثل أحد المخارج الرئيسية من مشكلة الاختناقات والتي تقف حجر عثرة أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية. حيث يتم سداد تكاليفها ذاتياً ومن خلال عائد بيع هذه الخدمات المقدمة سواء إلى الحكومة مباشرة أو إلى الأفراد الذين يقومون بإنشاء مشروعات لهم اعتماداً على ما تم تنفيذه من مشروعات البنية الأساسية الممولة ذاتياً. ومن أهم أنواع تلك المشاريع مشروعات البناء والتشغيل ونقل الملكية. مشروعات البناء والامتلاك والتشغيل ومشروعات البناء والامتلاك والتأجير التمويلي.

وأوضح الكاتب أيضاً أن من أهم الأدوات التي استخدمت حديثاً لمعالجة عدم توفر النقود، أو الأموال لدى المشروعات المختلفة والتي أسهمت كثيراً في تسهيل مهمة المستثمرين في المشروعات من حيث تقليل المبالغ التي يساهمون بها في إنشاء مشروعاتهم الاستثمارية هو التأجير التمويلي. أشار إلى أن التأجير التمويلي أكسب المشروعات المستخدمة له مزايا تنافسية ملموسة. حيث حول الأموال المستخدمة في تمويل أصول تابعة إلى أموال متداولة الدفع كإيجار لهذه الأصول طوال فترة استخدامها ومن ثم يدفع الإيجار كمصروف وإنفاق جاري. ولا يتحمل بتكلفة استثمارية مرتفعة.

وأوضح الكاتب أن التأجير التمويلي أصبح أحد أهم الأدوات البنوية. لإنشاء مشروعات دون اللجوء إلى عمليات ضخمة. خاصة في ظل التعددية التمويلية المتاحة في الأنشطة الاستثمارية وتوزيعها ما بين الموارد الذاتية والخارجية. وفي ظل التقلبات الواسعة في أسعار الصرف ومع تنوع واتساع مدى الالتزامات الأخرى التي تضطر المشروعات معها إلى الاقتراض من

السوق التجاري وبتكاليف مرتفعة.

ذكر الكاتب أداة أخرى من أدوات التمويل بدون نقود وهي الصفقات المتكافئة كمنظومة ابتكارية من أجل إجراء المبادلات التجارية الحاضرة والآجلة دون استخدام النقود. ودون أن يترتب عليها بالفعل تحويل أو انتقال النقود من حيازة طرف إلى ملكية وحيازة طرف آخر. وقد عرف الكاتب الصفقات المتكافئة بأنها مصطلح يشير إلى نمط عريض من أنماط اتفاقيات التبادل التجاري بين الدول بعضها البعض والشركات والأفراد. وبموجب هذه الاتفاقيات يتم مبادلة السلع والخدمات بسلع وخدمات أخرى. وينظر إلى المبادلة التجارية كأساس للعلاقة بين الطرفين. حيث لا تستخدم النقود كوسيط لإتمام هذه المبادلات. بل يتم من خلال كافة صور ناتج الجهود البشري المادي والمعنوي في هذه المبادلات. حيث تتبادل السلع الحالية مقابل تبادل مستقبلي. بل ومن خلال تفاعل مزيج من النظم لعوامل الإنتاج سواء على المستوى القومي ككل. أو على مستوى الوحدة الإنتاجية الواحدة.

وفي الختام نوه الكاتب إلى أننا نمر بمرحلة جديدة. مرحلة تدويل الاقتصاد أو تدويل الأنشطة المختلفة فيه. وهذا التدويل قائم على التوجه أولاً نحو الداخل، وهو توجه قائم على إقامة المشروعات والتي تقف عقبة التمويل أمامها. ويعد التمويل بدون نقود مخرجاً حيوياً وفاعلاً فيها. وأن منظومة التمويل بدون نقود أصبحت منظومة متكاملة وفاعلة يمكن أن تستخدم من أجل تطوير التنمية الاقتصادية. كما أنها منظومة إدارية متقدمة قائمة على التخطيط لرفع الكفاءة، والتنظيم لتنسيق الجهود. والتوجيه لحفز النشاط والعمل. كذلك فإن منظومة التمويل بدون نقود منظومة تنافسية تساعد على إقامة المشروعات سواء كانت صغيرة أو كبيرة. وهي منظومة توفر الإمكانيات بشكل عملي وعلمي سليم.



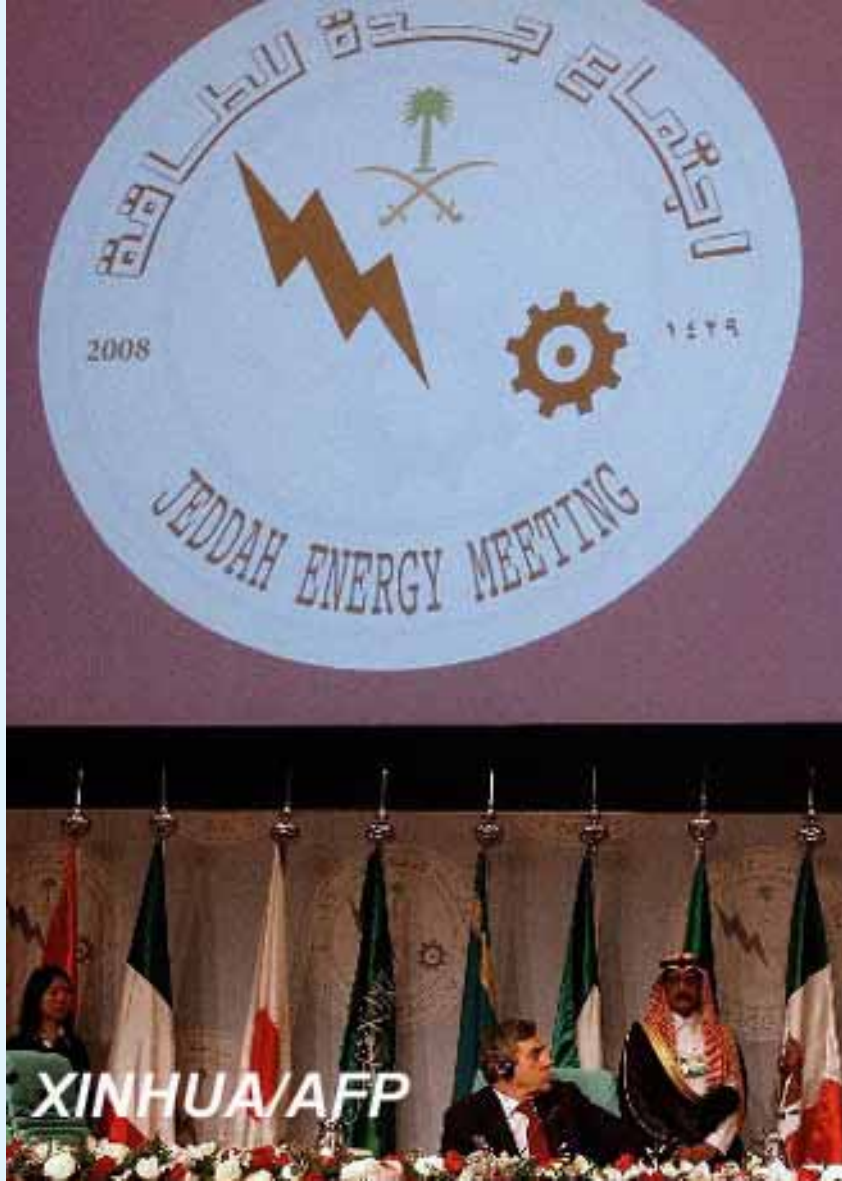
## أحداث اقتصادية محلية وعالمية

إعداد: مصطفى إبراهيم عبد النبي  
إدارة البحوث والإحصاء

أحداث  
اقتصادية

### مدينة جدة تستضيف فعاليات اجتماع الطاقة

انعقد بمدينة جدة في الأسبوع الأخير من شهر يونيو 2008 اجتماع جدة للطاقة، بمشاركة كل من الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، حيث أمن المجتمعون إلى ضرورة زيادة الاستثمارات في كافة قطاعات الصناعة النفطية مثل التنقيب والإنتاج والتكرير والتسويق من أجل إمداد الأسواق العالمية بكميات كافية من البترول وفي الأوقات المطلوبة. وأقر المجتمعون في البيان الختامي للاجتماع أن أسعار البترول الحالية وحالة عدم الاستقرار والتقلبات التي تشهدها السوق سوف تلحق ضرراً بالاقتصاد العالمي وخصوصاً بالدول الأقل نمواً. كما حث البيان الختامي إلى تكثيف مساعدات



على أهمية زيادة التعاون بين الشركات العالمية والوطنية وشركات الخدمات في جميع الدول المنتجة والمستهلكة للنفط في مجالات الاستثمار والتقنية وتنمية الموارد البشرية.

التنمية التي تقدمها المؤسسات المالية ومنظمات العون الإنمائي الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل تخفيف حدة النتائج المترتبة على ارتفاع الأسعار في الدول الأقل نمواً. وشدد المجتمعون أيضاً

## مؤتمر المستثمرين ورجال الأعمال العرب

شهدت العاصمة اللبنانية «بيروت» في التاسع عشر من يونيو 2008 افتتاح مؤتمر المستثمرين ورجال الأعمال العرب الذي نظمه الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية. تحت عنوان «ترويج الاستثمار العربي الوطني والبنيني في خضم الفورة النفطية» بمشاركة نحو 500 شخصية عربية وأجنبية من 21 بلدا. وقد ناقش المؤتمر عدة قضايا من أبرزها مشكلة البطالة في الوطن العربي، والتي بلغت نسبتها 14%، وأن هذه النسبة هي الأعلى بين مناطق العالم.

كما أشار المؤتمر إلى ارتفاع العمالة الأجنبية في الوطن العربي والتي تقدر بحوالي 16 مليون شخص مقابل عدد العاطلين عن العمل المقدر بنحو 17 مليون شخص.

كذلك نوه المؤتمر إلى بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الوطن العربي ومن أبرزها «الارتفاع الكبير المتواصل في أسعار الغذاء التي سجلت زيادة بنسبة 83% خلال السنوات الثلاث الماضية».

هذا، فقد أكد المؤتمر على أهمية الاستفادة من الفورة النفطية في تنمية الاستثمارات البينية العربية» مقدرا حجم السيولة المالية المتوفرة حاليا في الأسواق العربية بـ «نحو 3 تريليون دولار».



### مجلس محافظي البنك الإسلامي يدعم الدول الأعضاء المتضررة من أزمة الغذاء العالمية

قرّر مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في ختام اجتماعه السنوي الذي عقد في مدينة جدة، بالمملكة العربية السعودية، خلال الفترة من 2 إلى 4 يونيو 2008، تخصيص مبلغ (1.5) مليار دولار أمريكي، لصالح برنامج عاجل لدعم الدول الأعضاء الأقل نمواً في مواجهة أزمة الغذاء العالمية. وقد صرح بذلك الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة رئيس مجلس محافظي البنك قائلاً «إن هناك حزمة مالية في حدود 1.5 مليار دولار سيخصصها البنك للمساعدة في تحقيق الأمن الغذائي على المدى المتوسط والبعيد في الدول الأعضاء». على أن يتم تنفيذ البرنامج في خمس سنوات.

جدول رقم (1)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2005 - 2008م

سنة الأساس (1990 = 100)

الفترة	الدخول العليا	الدخول المتوسطة	الدخول الدنيا
2005			
ديسمبر	34,078.3	34,909.4	35,041.4
	(7,0)	(8,5)	(9,9)
2006			
مارس	34,206.8	34,864.9	34,723.4
	(4,8)	(5,1)	(5,1)
يونيو	36,129.1	37,036.4	36,658.6
	(5,1)	(4,3)	(3,5)
سبتمبر	41,004.6	41,866.0	41,585.6
	(17,8)	(15,7)	(14,2)
ديسمبر	39,629.8	40,392.1	39,968.1
	(16,3)	(15,7)	(15,1)
2007			
مارس	37,642.5	37,689.8	37,349.2
	(10)	(8,1)	(7,6)
يونيو	39,645.2	40,217.8	39,615.6
	(8,1)	(8,6)	(9,7)
سبتمبر	41,798.3	42,599.5	41,977.3
	(1,9)	(1,8)	(0,9)
ديسمبر	42,854.7	43,948.4	43,258.6
	(8,1)	(8,8)	(8,2)
2008			
يناير	43,155.1	44,344.8	43,781.3
	(11,9)	(13,4)	(12,7)
فبراير	43,492.4	44,727.9	44,218.7
	(14,5)	(17,2)	(17,1)
مارس	44,253.4	45,440.4	44,961.7
	(17,6)	(20,6)	(20,4)
أبريل	43,132.3	44,187.8	43,795.0
	(14,7)	(17,4)	(17,4)
مايو	43,967.5	45,352.4	44,989.8
	(15,0)	(17,8)	(18,4)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

(معدلات التضخم بين الأقواس)



جدول رقم (2)

أسعار صرف الدولار ببنك السودان المركزي (بالدينار السوداني)

خلال الفترة 2005 - 2008م

البيع	الشراء	الفترة
<b>2005</b>		
250.29	249.04	Mar
248.80	248.04	Jun
238.69	237.50	Sep
231.25	230.10	Dec
<b>2006</b>		
226.33	225.20	Mar
219.52	218.52	Jun
210.77	209.73	Sep
201.83	200.83	Dec
<b>2007</b>		
201.31	200.31	Jan
201.08	200.08	Feb
201.01	200.01	Mar
201.02	200.02	Apr
201.07	200.07	May
201.06	200.06	Jun
2.010	2.000	* Jul
2.011	2.001	Aug
2.032	2.022	Sep
2.041	2.030	Oct
2.037	2.026	Nov
2.039	2.029	Dec
<b>2008</b>		
2.052	2.041	Jan
2.028	2.020	Feb
2.030	2.020	Mar
2.034	2.024	Apr
2.043	2.032	May
2.063	2.053	Jun

❖ الأرقام بالجنيه السوداني

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (3)

أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك (بالدينار السوداني)

خلال الفترة 2005 - 2008م

الفترة	أدنى سعر	أعلى سعر
<b>2005</b>		
Mar	249.00 ×	251.00 ×
Jun	247.00	250.00
Sep	238.50	241.20
Dec	229.95	231.80
<b>2006</b>		
Mar	226.00	229.00
Jun	217.30	220.00
Sep	209.25	211.90
Dec	200.60	202.50
<b>2007</b>		
Jan	200.00	202.00
Feb	200.00	201.00
Mar	200.00	201.50
Apr	200.00	200.05
May	200.00	201.05
Jun	200.00	201.05
* Jul	2.009	2.012
Aug	2.010	2.012
Sep	2.020	2.045
Oct	2.036	2.750
Nov	2.030	2.060
Dec	2.030	2.057
<b>2008**</b>		
Jan	2.981	3.065
Feb	2.943	3.043
Mar	3.015	3.235
Apr	3.043	3.235
May	3.061	3.199
Jun	3.065	3.195

× أرقام معدلة

❖ الأرقام بالجنيه السوداني

❖❖ اليورو مقابل الجنيه السوداني

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (4)

أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة (بالدينار السوداني)

خلال الفترة 2005 - 2008م

أعلى سعر	أدنى سعر	الفترة
<b>2005</b>		
251.00	249.00	Jun
241.00	240.00	Sep
231.40	230.50	Dec
<b>2006</b>		
228.00	226.00	Mar
218.80	218.00	Jun
209.70	209.00	Sep
202.00	201.00	Dec
<b>2007</b>		
207.60	194.66	Jan
206.74	194.70	Feb
206.63	194.59	Mar
201.01	200.00	Apr
201.13	201.00	May
201.20	201.00	Jun
2.01	2.00	* Jul
2.01	2.00	Aug
2.04	2.00	Sep
2.05	2.04	Oct
2.04	2.03	Nov
2.06	2.03	Dec
<b>2008**</b>		
3.022	2.900	Jan
2.990	2.900	Feb
3.140	2.913	Mar
3.210	3.000	Apr
3.199	3.004	May
3.195	3.065	Jun

\* أرقام معدلة

❖ الأرقام بالجنيه السوداني

❖❖ اليورو مقابل الجنيه السوداني

المصدر: بنك السودان المركزي



جدول رقم (5)

مؤشرات نقدية

خلال الفترة 2005 - 2008م

مليون دينار

*08	*08 Ø	*08	*08	*08	*07	*07	07	07	06	×05	
20,899.0	20,381.0	20,286.8	19,922	19,614.8	19,597.9	18,279.0	1,786.9	1,768.5	1,787.2	1,403.1	عرض النقود
5,638.2	5,452.7	5,364.9	5,288	5,222.2	5,644.7	4,575.0	444.2	457.1	535.5	374.0	العملة لدى الجمهور
6,331.4	6,169.1	6,089.5	5,954	5,705.0	5,688.3	5,887.0	585.8	529.9	516.9	444.8	الودائع تحت الطلب
8,929.4	8,759.2	8,832.4	8,680	8,687.6	8,264.9	7,817.0	756.8	781.5	734.8	584.3	شبه النقود
27,733.0	26,559.0	26,180.0	26,301	25,255.0	25,949.0	25,266.0	2,332.0	2,385.1	2,314.4	1,698.0	إجمالي أصول (خصوصاً البنوك)
13,863.0	13,700.0	13,778	13,883	13,199.1	12,946.1	12,014.0	1,199.1	1,147.9	1,114.0	768.9	إجمالي التمويل المصرفي
15,744.0	15,399.0	15,279	15,035	14,730.0	14,404.0	13,824.0	1,310.8	1,267.2	1,230.4	1,006.8	إجمالي الودائع المصرفية
30.3%	30.3%	30.0%	30.0%	29.1%	29.0%	32.2%	32.8%	30.0%	28.9%	31.7%	الودائع تحت الطلب / عرض النقود
27.0%	26.8%	26.4%	26.0%	26.6%	28.8%	25.0%	24.9%	25.8%	30.0%	26.7%	العملة لدى الجمهور / عرض النقود
42.7%	43.0%	43.5%	44.0%	44.3%	42.2%	42.8%	42.4%	44.2%	41.1%	41.6%	شبه النقود / عرض النقود
88.1%	89.0%	90.2%	92.0%	89.6%	89.9%	86.9%	91.5%	90.6%	90.5%	76.4%	إجمالي التمويل المصرفي / الودائع

\* أرقام معدلة

❖ بآلاف الجنيهات

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (6)

رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية  
خلال الفترة 2005 - 2008م

مليون دينار

القطاع	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الواردات	التجارة المحلية	أخرى	المجموع
السنة							
<b>2005</b>							
يوليو	33,340	54,495	34,136	167,842	138,604	123,374	551,791
سبتمبر	33,752	56,831	33,936	180,757	146,988	148,236	600,499
أكتوبر	39,413	63,711	42,114	201,280	173,917	179,611	700,046
<b>2006</b>							
مارس	75,617	88,561	35,091	219,850	212,425	278,951	910,495
يونيو	81,410	94,552	39,493	260,379	226,291	373,215	1,075,340
سبتمبر	92,505	95,091	35,164	259,623	214,759	402,504	1,099,646
أكتوبر	99,498	93,853	35,617	232,827	202,331	449,831	1,113,957
نوفمبر	75,617	88,561	35,091	219,850	212,425	278,951	910,495
ديسمبر	81,410	94,552	39,493	260,379	226,291	373,215	1,075,340
<b>2007</b>							
مارس	101,038	103,379	32,947	213,493	208,438	488,648	1,147,943
يونيو	94,113	108,658	28,860	290,250	198,583	478,664	1,199,128
سبتمبر*	9,768,000	12,229,000	2,224,000	28,425,000	20,058,000	47,433,000	12,013,700
ديسمبر	1,051,988	1,392,475	282,379	2,743,685	2,311,779	5,163,749	12,946,055
<b>2008</b>							
يناير	1,317,259.8	1,376,260.3	312,457.3	2,693,589.6	2,338,574.7	5,199,798.7	13,255,940.3
فبراير	1,371,856.8	1,343,854.3	399,031.5	2,868,806.5	2,572,429.8	5,326,590.3	13,882,269.2
مارس	1,189,535	1,378,940	384,258	3,097,935	2,505,430	5,221,422	13,777,518
أبريل	1,126,680	1,493,468	340,991	2,988,665	2,490,190	5,260,231	13,700,225
مايو	1,122,213	1,519,361	406,094	2,661,503	2,466,451	5,596,954	13,772,575

\* بآلاف الجنيهات اعتباراً من يوليو 2007م

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (7)

تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية

خلال الفترة 2005 - 2008م

مليارات الدينارات

القطاع	اكتوبر - ديسمبر	يناير - مارس	ابريل - يونيو	يوليو - سبتمبر	اكتوبر - ديسمبر	يناير - مارس	ابريل - يونيو	يوليو - سبتمبر	اكتوبر - ديسمبر	يناير - مارس
العام	2005	2006	2006	2006	2006	2007	2007	2007	2007	2008
المربحة	111.6	94.0	145.1	180.6	180.6	144.7	284.1	1,111.30	1,927.20	1,316.7
%	%42.9	%45.80	%51.7	%61.4	%61.8	%63.6	%65.1	%45.6	%53.7	%48.9
المشاركة	81.3	58.9	58.0	44.1	43.6	31.6	54.5	381.0	392.2	332.9
%	%31.3	%28.70	%20.7	%15.0	%14.9	%13.9	%12.5	%15.6	%10.9	%12.4
المضاربة	14.9	19.2	10.8	10.7	9.3	14.2	14.6	88.9	162.4	134.2
%	%5.7	%9.30	%3.8	%3.6	%3.2	%6.2	%3.3	%3.6	%4.5	%5.0
السلم	3.8	0.9	5.6	2.1	2.1	0.5	1.1	53.4	13.4	22.4
%	%1.5	%0.40	%2.0	%0.7	%0.7	%0.2	%0.3	%2.2	%0.4	%0.8
أخرى	48.4	32.4	61.1	56.6	56.5	36.6	82.0	801.3	1,091.7	888.2
%	%18.6	%15.80	%21.8	%19.2	%19.3	%16.1	%18.8	%32.9	%30.4	%33.0
المجموع	260.0	205.2	280.6	294.1	292.1	227.6	436.3	2,435.9	3,586.9	2,694.4
%	%100.0	%100	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0

❖ بملايين الجنيهات

المصدر: بنك السودان المركزي



جدول رقم (8)

تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية

خلال الفترة 2005 - 2008م

مليارات الدينارات

القطاع	اكتوبر - ديسمبر	يناير - مارس	ابريل - يونيو	يوليو - سبتمبر	اكتوبر - ديسمبر	يناير - مارس	ابريل - يونيو	يوليو - سبتمبر	اكتوبر - ديسمبر	يناير - مارس
العام	2005	2006	2006	2006	2006	2007	2007	2007	2007	2008
الزراعة	19.1	9.2	15.9	25.1	28.5	13.9	17.0	290.8	265.8	213.1
%	%7.3	%4.50	%5.7	%9.6	%9.7	%6.1	%3.9	%11.9	%7.4	%7.9
الصناعة	23.1	17.0	16.0	16.9	34.8	20.1	28.9	301.4	523.6	294.3
%	%8.9	%8.30	%5.7	%6.5	%11.8	%8.8	%6.6	%12.4	%14.6	%10.9
المصادر	13.1	11.0	10.1	5.4	8.6	6.9	4.6	80.3	69.4	75.7
%	%5.0	%5.30	%3.6	%2.1	%2.9	%3.0	%1.1	%3.3	%1.9	%2.8
المحلية التجارة	59.5	51.3	65.7	33.0	32.1	45.7	51.9	379.3	707.6	484.0
%	%22.9	%25	%23.4	%12.6	%10.9	%20.1	%11.9	%15.6	%19.7	%18.0
أخرى	145.2	116.7	172.8	181.0	190.1	141.0	334.0	1,384.1	2,020.5	1,627.2
%	%55.8	%56.90	%61.6	%69.2	%64.6	%62.0	%76.5	%56.8	%56.3	%60.4
المجموع	260.0	205.2	280.5	261.4	294.1	227.6	436.4	2,435.9	3,586.9	2,694.3
%	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100	%100.0

❖ بملايين الجنيهات

المصدر: بنك السودان المركزي

## 5. CONCLUSION AND RECOMMENDATIONS:

This paper aimed at investigating the determinants of economic growth in Sudan over the period (1990 - 2006). For this purpose a model was specified incorporating investment rate, openness, and inflation rate as explanatory variables. These variables were found to explain 91% of the variation in economic growth during the period under consideration. All coefficients exhibited the expected signs. The coefficient of investment rate is found to be statistically significant at (1%), while the coefficient of openness is statistically significant at (5%). The inflation rate although impacted negatively on economic growth, the coefficient of which is found to be statistically insignificant. The study recommended raising more real financial resources for the purpose of investing in economic and social infrastructure as well as in oil exploration. Industrialization is highly recommended for import substitution purposes and for increasing the value added for Sudan's exports. Demand management and supply side policies should also be continued for stabilizing the general price level.

## REFERENCES

Abdelmawla, M. A. (2005): "The Impact of External Debts on Economic Growth: An Empirical Assessment of the Sudan (1978 - 2001)". EASSRR, Vol. XXI, No. 2.

Ali, A. A. and Elbadawi, I. A. (2002): "Explaining Sudan's Economic Growth Performance". AERC Collaborative Research Project on Explaining Africa's Growth Performance (Draft).

Brown, R., (1992): Public Debt and Private Wealth: Debt, Capital Flight and the IMF in Sudan; Macmillan, London.

Central Bank of Sudan Annual Reports, various issues, Khartoum, Sudan.

Central Bureau of Statistics, Khartoum, Sudan.

Edwards, S. (1998): "Openness, Productivity and Growth: What Do We Really Know?". Economic Journal, Vol. NO. 108.

Eshag, E. A. (2000): "Development Strategies and Economic Growth in Sudan: An Empirical Analysis (1970-1990-)". M.Sc. Dissertation, Department of Economics, University of Gezira, Wad Medani, Sudan.

Frankel, J. A. and Romer, D. (1999): "Does Trade Cause Growth?". American Economic Review, Vol. NO. 89.

Greenaway, D., Morgan, W., and Wright, P. (2002): "Trade Liberalization and Growth in Developing Countries". Journal of Development Economics, Vol. NO. 67.

Hussein, A. A. (2003): "Export Promotion versus Import- Substitution Development Strategies. An Empirical Investigation for Sudan (1960 - 2001)". M.Sc, Dissertation, Department of Economics, University of Gezira, Wad Medani, Sudan.

Irwin, D.A., and Terviö, M. (2002): "Does Trade Raise Income? Evidence from the Twentieth Century". Journal of International Economics, Vol. NO. 58.

Mahran, H. A. (2005): "Public Policy and Poverty Reduction in Sudan, 1971 - 2002". IFPRI / API Collaborative Research Project, Arab Planning Institute, Kuwait.

Ministry of Finance and National Economy: The Sudanese Economy in Figures (2000 - 2005), Second Edition.

our interest are collected from Central Bank of Sudan and Central Bureau of Statistics. All data are available on request from the author. In the next section we report the empirical results.

#### 4. THE EMPIRICAL RESULTS:

Ordinary Least Squares (OLS) method is adopted to estimate the model in equation (1). The estimation results are given in table (3), where the figures inside the brackets are the t-ratios of the estimated parameters:

**Table (3)**  
**Estimated Equation for the Economic Growth Model (1990 - 2006)**

Coefficient of			$R^2$	F	D.W.
$I_t$	$N_t$	$P_t$			
0.36 (8.67)	0.40 (2.09)	- 0.01 (- 1.11)	0.91	46.50	1.34

Source: E-views output.

From the results in table (3), we observe that the estimated equation is statistically significant at 1% level as indicated by the **F** ratio. The Coefficient of determination  $R^2$  suggests that 91% of the variation in economic growth is explained by the variations in investment rate ( $I_t$ ), openness ( $N_t$ ), and inflation rate ( $P_t$ ). The value of Durbin-Watson statistic indicates that the test for autocorrelation problem is inconclusive at 1% level. All coefficients have the expected signs. The coefficient of investment rate is statistically significant at (1%), while the coefficient of openness is statistically significant at (5%). The inflation rate although impacted negatively on economic growth during the period under consideration, the coefficient of which is quite small and is statistically insignificant. It is worth noting that the strict demand management policies adopted over the 1990s, coupled with some supply measures, were meant primarily to stabilize the economy by curbing inflation (Mahran, 2005).





substitution strategies on the growth of real GDP in Sudan for the period (1960 - 2001), which is divided into three sub-periods, namely (1960 - 1978), (1979 - 1989) and (1990 - 2001). The results reveal that export promotion strategy has played an important role in the development process during the period (1979 - 1989), while import substitution strategy has not played a significant role in the development process over the period under study.

Abdelmawla (2005) examined the impact of external debt on Sudan's economic growth over the period (1978 - 2001). The explanatory variables incorporated in the empirical model include the growth in the ratio of external debt to GDP, real export earnings and inflation. The empirical results reveal that external debt work against economic growth. The results also indicate that the growth rate of real export earnings stimulate economic growth, while inflation impacts negatively. Thus, the findings of the study support the need for comprehensive debt relief measures. The study recommended the adoption of export-led growth strategy besides improving infrastructure.

### 3. THE EMPIRICAL MODEL AND METHODOLOGY:

As mentioned earlier, the purpose of this paper is to investigate the determinants of economic growth in Sudan over the period (1990 - 2006). The model to be estimated takes the following general functional form:

$$G_t = F(I_t, N_t, P_t) \quad (1)$$

Where:

$G_t$ : economic growth rate.

$I_t$ : investment rate (investment-GDP ratio).

$N_t$ : openness.

$P_t$ : inflation rate.

According to economic theory, the investment rate is considered as one of the key determinants that stimulate economic growth. In fact, countries that grow quickly are the countries that invest a substantial fraction of their GDP. So, the coefficient of the investment rate is expected to be positive.

Openness is measured as the share of total trade (export plus imports) in GDP. Many economists such as Edwards (1998), Frankel and Romer (1999), Irwin and Terviö (2002) and Greenaway et al. (2002), they all argues that trade, or trade reform, is an important determinant of differences in either incomes or growth. The coefficient of openness is also expected to be positive.

A high rate of inflation is generally harmful to growth because it raises the cost of borrowing and thus lowers the rate of capital investment; but at low and single-digit levels of inflation, the likelihood of such a trade-off between inflation and growth is minimal. At the same time, highly variable inflation makes it difficult and costly to forecast accurately costs and profits, and hence investors and entrepreneurs may be reluctant to undertake new projects. The official calculated rate of inflation in Sudan showed 67.4% in 1990, increased further to a peak level of 130.4% in 1996, after which it dropped to 17% in 1998 and to 7.3% in 2006. These high rates of inflation during most of the period under study have been detrimental to the economy, particularly with regard to their adverse welfare effects. So, the coefficient of the inflation rate is expected to be negative.

To estimate the model in equation (1), annual time series data covering the period (1990 -2006) are employed. Data on the variables of



(5.90%), services (20.36%), and per capita income (5.90%). Furthermore, the results for the 1990 - 2002 suggest that, while investment and current expenditure have exhibited significant upward trends, with growth rates of 15.8% and 8.6% respectively, the trends of development expenditure and expenditure on social services turned out to be insignificant. These results provide a clear evidence for the dramatic shift in policy, particularly for the assiduous efforts that have been made since early 1990s to create a more conducive environment for the attraction of more investment (Mahran, 2005).

Many studies have also been conducted to examine the impacts of development strategies on Sudan's economic growth. For example, Eshag (2000) examined the impacts of import substitution and export promotion on economic growth. Ordinary least squares (OLS) method was applied to a Cobb-Douglas type of

production function, using annual time series data for the relevant variables covering the period (1970 - 1990). The regression results reveal that both development strategies had no significant impact on GDP growth over the sub-period (1970 - 1978), while for the second period (1978 - 1990) export promotion have had a positive and significant impact on GDP growth. These results remain the same in spirit when the model is estimated for the whole period (1970 - 1990). These results provide clear evidence that import substitution strategy has failed as a development strategy especially if the sector remains under government control. Instead, policies should focus more on a well-designed export promotion strategy, through expansion and diversification of exports, together with the removal of agricultural taxes.

Along the same line, Hussein (2003) examined the impact of export promotion and import

promoting economic growth. However, until 1985, the final outcome of these policy packages was stagnation in exports, increase in imports, deterioration in the trade balance and the balance of payments, accumulation of foreign debt, soaring inflation rates, loss of the national currency of its purchasing power, and increasing poverty. It has been a monumental task to move the economy dramatically from a state of downward trend and somewhat central control that characterized the period of the 1970s and 1980s, to a free-market economy in the 1990s.

While agriculture continued to play the leading role in economic activity, contributing an annual average of nearly 34.0% of GDP during the last three decades, its share in GDP has been falling over the decades from 38.0% during the 1970s to nearly 34.0% during the 1980s, and further to over 31.0% during the 1990s. Similarly, despite the efforts made toward import substitution, the annual average contribution of the industrial sector (which includes manufacturing and mining) to GDP has fallen from nearly 9.0% during the 1970s to nearly 8.0% during the 1980s and further to 7.5% during the 1990s. More important, the contribution of electricity and water, by far one of the most important infrastructure services for agriculture and industry, has remained virtually stagnant at its annual average level of 1.7% during the three decades, constituting a tight structural constraint on development and growth. Finally, the services sector had the lion share in GDP, which has exhibited a rising trend during the last three decades at the expense of agriculture and industry. This share, estimated at an annual average of nearly 52.0%, typifies the economic structure of many LDCs. It is therefore evident that the structural changes

that have taken place during the last three decades favoured tertiary activities at the expense of productive activities in agriculture and industry (Mahran, 2005).

Table (2) signifies the sectoral contribution to GDP for Sudan during the period (2002-2006).

**Table (2)**  
**The Sectoral Contribution to GDP (%),**  
**2002- 2006**

Sector	2002	2003	2004	2005	2006*
Agriculture	46.0	45.6	40.0	39.0	39.2
Industry	23.1	24.1	28.0	28.0	28.3
Services	30.9	30.3	32.0	33.0	32.5
Total	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

**Sources:** Ministry of Finance and National Economy.

\* Central Bank of Sudan.

## **2.2. ECONOMIC GROWTH IN SUDAN:**

According to Ali and Elbadawi (2002), the period 1975 - 1979 registered an overall average growth rate of 4.1% per annum, compared to an overall negative average growth rate of 1.21% per annum over the period 1960 - 1974. Despite this improvement in development performance, growth remained volatile with a coefficient of variation of 2.7. Furthermore, the period 1980 - 1989 registered negative and highly volatile growth rates. The 1990s period registered positive growth rates, with an annual average rate of 0.33% per annum during the first half of the decade. In contrast, the second half of the 1990s registered sustained and stable positive growth at progressively higher rates.

Despite the dismal economic performance during the last three decades, the period 1990 - 2002 witnessed an impressive growth performance for GDP (10.22%), industry

The rest of this paper is organized as follows: section (2) gives a background about economic structure and growth in Sudan. Section (3) outlines the empirical model and research methodology, while section (4) reports the results, policy implications and findings. Finally, section (5) conclusion and provide recommendations.

## 2. ECONOMIC STRUCTURE AND GROWTH IN SUDAN:

### 2.1. SUDAN'S ECONOMIC STRUCTURE:

At independence in 1956, Sudan's GDP was estimated as amounting to Ls. 284.2 million (US\$ 795 million). Per capita GDP amounted to Ls. 28 or about US\$ 78 classifying Sudan among the poorest countries in the world. The production structure of Sudan economy was as summarized in table (1). Not surprisingly, the economy was dominated by agriculture, which contributed about 61% of GDP. There was virtually no industrial sector to speak of (with a contribution of about 1.1% of GDP) with the services sector accounting for the remaining 37.9% of GDP (Brown, 1992).

**Table (1)**  
**GDP Composition in Sudan at Current Prices**  
**(1955/1956/)**

Sector	GDP (million Ls)	GDP Share (%)
Agriculture	172.6	60.6
Industry	3.0	1.1
Construction	16.2	5.7
Transport	37.6	13.2
Public Utilities	1.0	0.4
Government	17.2	6.0
Real Estate	8.2	2.9
Other	28.4	10.0
Total	284.2	100.0

Source: Brown (1992).

Total investment at independence amounted to about Ls. 21.1 million in current prices. The sectoral distribution of this investment was such that the bulk was in the real estate sector (38.7%) followed by the government sector (accounting for 21.7%), transport (19.7%) and agriculture (8.5%). Investment in manufacture amounted to only 2.5% of the total. Of the total investment in 1955 / 56, it is estimated that 54% contributed by the public sector leaving a balance of 46% for the private sector. of the private sector's total investment 84% was devoted to the real estate sector, 5% to manufacturing, 4% to agriculture and 3% to transport (Ali and Elbadawi, 2002).

Mahran (2005) argued that the Sudan's economy has witnessed major transformations during the last three decades. Full government control over economic activities characterized the period of the 1960s, while an inward-looking strategy dominated development policy during the early 1970s and mid 1980s. Economic difficulties assumed crisis proportions during the second half of the 1970s, following the ambitious development program launched at early 1970s. The failure of the investment boom to increase the economy's productive capacity has accelerated the crisis. By the late 1970s, the government was confronted by falling export earnings, increasing import bill, accelerating budget deficit, and mounting foreign debt. In the face of continuous economic deterioration, economic reforms became inevitable. Thus, the government launched three short-term development programs, starting June 1978, with financial assistance from the IMF. These programs aimed at improving the current account, attracting foreign capital and foreign investment, increasing capacity utilization, reducing the rate of inflation, and





# **Determinants of Economic Growth in Sudan, 1990 - 2006**

Mutasim Ahmed Abdelmawla Mohamed \*

## **1. INTRODUCTION:**

Economic growth is defined as the increase in value of the goods and services produced by an economy. Conventionally, economic growth is measured as the percentage change in real gross domestic product (GDP).

This paper aims at investigating the determinants of economic growth in Sudan over the period (1990-2006). For this purpose a model is specified incorporating investment rate, openness, and inflation rate as explanatory variables. Data on the variables of interest are collected from Central Bank of Sudan and Central Bureau of Statistics.

The importance of the study stems from the fact that sustainability of economic growth is a pre-requisite for development and structural transformation of the economies of Less Developed Countries (LDCs).

By applying the Ordinary Least Squares (OLS) technique, the empirical result revealed that the coefficient of investment rate is statistically significant at (1%), while the coefficient of openness is statistically significant at (5%). The inflation rate although impacted negatively on economic growth, the coefficient of which is found to be statistically insignificant. The study recommended raising more real financial resources for the purpose of investing in economic and social infrastructure as well as oil exploration. Industrialization is highly recommended for imports substitution purposes and for increasing the value added for Sudan's exports so as to benefit more from trade. Demand management and supply side policies should also be continued for stabilizing the general price level.